م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي التخصصي رقم 2025/524

تطورات الاقتصاد السعودي

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

.M E A K Weekly Economic Report No. 524

prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

الأحد 11 أيار، 2025 11 May

موقع المستشار الاقتصادي الإلكتروني للبحوث والدراسات

The website of the Economic Adviser for Research and Studies

Strona Doradcy Ekonomicznego ds. Badań i Studiów

لا يعبر مضمون هذا التقرير عن وجهة نظر موقع المستشار الاقتصادي، ولا يتحمل الموقع أية مسؤولية قانونية عن أي قرار يتم اتخاذه بالاستناد للمعلومات المنشورة فيه، ولا يشكل عرضاً أو تشجيعاً لشراء أو بيع أية أصول مالية، بالرغم من ثقة الموقع بإدارته.

"The content of this report does not reflect the views of the Economic Advisor website, and the website does not bear any legal responsibility for any decisions made based on the information published in it. It does not constitute an offer or encouragement to buy or sell any financial assets, despite the website's confidence in its management."

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي التخصصي رقم 2025/524

تطورات الاقتصاد السعودي

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

الأحد 11 أيار، 11 May 2025

التقرير حصيلة متابعة للإعلام الاقتصادي والشبكة العنكبوتية. يتم تقديمه للأكاديميين والاقتصاديين وأصحاب القرار والمتابعين لتسهيل الوصول إلى المعلومة الاقتصادية.

تحتاج بعض المعلومات والبيانات الواردة في التقرير إلى تدقيق من قبل خبير أو مختص، حيث قد لا تكون موثوقة بما يكفي. يُرجى المساعدة في التحقق من هذه المعلومات وذكر المصدر لضمان الموثوقية. يُعفى المؤلف من المسؤولية عن أي معلومة غير صحيحة أو غير دقيقة واردة في التقرير، حيث يكون المصدر المثبت في أسفل كل مادة هو المسؤول.

ملاحظة :يرجى إبلاغي في حالة عدم رغبتك في استمرار تلقي التقرير حتى يتم حذف اسمك من قائمة البريدية. شكراً.

رابط تحميل التقرير بصيغة بي دي أف:

M E A K Weekly Economic Report No. 524

Prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

This report is the result of monitoring economic media and the internet. It is provided to academics, economists, decision-makers, and followers to facilitate access to economic information.

Some of the information and data in the report may require verification by an expert or specialist, as it may not be sufficiently reliable. Please assist in verifying this information and citing the source to ensure reliability. The author absolves themselves of responsibility for any inaccurate or misleading information in the report, as the source cited at the bottom of each article is responsible.

Note: Please inform me if you do not wish to continue receiving the report so that your name can be removed from the mailing list. Thank you.

Download link for the report in PDF format:

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي التخصصي رقم 2025/524

تطورات الاقتصاد السعودي

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

M E A K Weekly Economic Report No. 524

Prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

الأحد 11 أيار، 2025 11 May

Contents

1 - الاقتصاد السعودي في 2025 .. رحلة نمو واستدامة 4
2 - صندوق النقد يخفض توقعاته لنمو الاقتصاد السعودي في 2025 9
3 - السعودية.. إقرار الميزانية العامة مع عجز قوامه 26 مليار دولار 11
4 - أثرياء السعودية.. تقرير يكشف أثرى 10 أشخاص في المملكة 12
5 - ملامح الاقتصاد السعودي، الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري.. 13
6 - مخاوف الإمدادات تدعم النفط وقلق الحروب التجارية يحد من المكاسب 34
7 - اقتصاد السعودية: أجندة تواجه التحديات في 2025 38
8 - تحديات رؤية السعودية ومؤشراتها في العام التاسع 43
9 - ماذا تحقق من رؤية 2030؟ 45
10 - "ستاندرد أند بورز": تمويل رؤية 2030 سيعزز قطاع المال السعودي 49
11 - "السعودية" تضيف 20 طائرة جديدة لأسطولها الجوي 52
12 - خسائر قاسية تعيد المؤشر السعودي لأدنى إغلاق منذ 3 أسابيع 57
13 - ضغط المصارف والطاقة يفقد السوق السعودية زخمها الصاعد 60

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي التخصصي رقم 2025/524

تطورات الاقتصاد السعودي

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

M E A K Weekly Economic Report No. 524

Prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

الأحد 11 أيار، 11 May 2025

1 - الاقتصاد السعودي في 2025.. رحلة نمو واستدامة

جمال بنون، نشر في 27 :نوفمبر ,2024: 02:29 م

في قلب تحولات عالمية متسارعة، حيث تتشابك خيوط الاقتصاد والسياسة، تظهر المملكة العربية السعودية كقصة نجاح مستمرة. كيف يمكن لدولة أن تحتفظ بقوتها المالية وسط عواصف الجيوسياسية؟ وكيف تحافظ على نمو اقتصادي مستدام بينما يعيد العالم ترتيب أولوياته؟

رحلة السعودية نحو تحقيق رؤية 2030. رحلة تتسم بالتحديات والإنجازات. بداية من تعزيز القطاعات غير النفطية وخلق فرص وظيفية جديدة، وصولاً إلى جذب الاستثمارات الأجنبية وتنويع مصادر الدخل.

الإستراتيجيات الحكيمة التي تنفذها المملكة في قطاعات السياحة، والترفيه، والنقل، والخدمات اللوجستية، والصناعة. كيف تحولت رؤية السعودية 2030 من خطة طموحة إلى واقع ملموس يؤثر على حياة الملايين، ويعزز مكانة المملكة كمركز اقتصادي عالمي.

يشهد الاقتصاد العالمي تحسنًا طفيفًا على الرغم من استمرار الصراعات الجيوسياسية المتصاعدة التي يمكن أن تخلق تحديات جديدة على المدى القريب. ومع ذلك، حافظت المملكة على مركزها المالي القوي واستمرت في تنفيذ مشاريعها التنموية وخططها، بفضل السياسات المالية الفعّالة التي وضعتها الحكومة، مما يضمن جاهزيتها لكافة المتغيرات الاقتصادية العالمية. وقد تجاوزت المملكة العديد

من الدول في أداء مؤشر مديري المشتريات للقطاع الخاص غير النفطي منذ بداية العام 2024 حتى أكتوبر الماضي، حيث سجلت 56.0 نقطة، وهو ما يعكس قراءات فوق المستوى المحايد 50 نقطة.

فيما يخص تطورات الاقتصاد المحلي، يواصل الاقتصاد السعودي تحقيق نمو مستدام، خصوصًا في الأنشطة غير النفطية على المديين المتوسط والطويل، بفضل التغير الهيكلي في بعض المؤشرات الاقتصادية، وتحسين بيئة الأعمال، ودعم نمو القطاعات الواعدة. أكدت ميزانية العام 2025 استمرار تحقيق رؤية السعودية 2030، حيث بدأت معالم اكتمالها تتحقق واحدة تلو الأخرى. حققت الأنشطة غير النفطية في العام 2023 نموًا إيجابيًا بنسبة 4.4%، واستمر هذا الزخم منذ بداية العام 2024 حتى الربع الثالث من العام نفسه، مسجلة نموًا بنسبة 4.2%. شكلت الأنشطة غير النفطية نحو 52% من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بفضل النمو في السياحة، الترفيه، النقل، الخدمات اللوجستية، والقطاع الصناعي.

تشير التقديرات الأولية لعام 2024 إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 0.8%، مدفوعًا بارتفاع الناتج المحلي للأنشطة غير النفطية المتوقع أن يسجل نموًا بمعدل 3.7%. وبالنسبة لعام 2025، تُظهِر التوقعات الأولية نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 4.6%، مدعومًا بالنمو في الأنشطة غير النفطية وزيادة إسهام القطاع الخاص، مما يعزز من تطوير سوق العمل المحلي وخلق فرص وظيفية جديدة ومستدامة. تواصل المملكة تنفيذ البرامج والمشاريع ذات العائد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، ودعم التنوع الاقتصادي، وتحسين بيئة الأعمال لتعزيز جاذبيتها، والإسهام في تحسين الميزان التجاري وزيادة الاستثمارات المحلية والأجنبية.

جهود تطوير القطاع السياحي أسهمت بشكل كبير في تفعيل الأنشطة المرتبطة به، مما أثر على الاستهلاك الخاص. تصدرت المملكة مجموعة العشرين في نمو عدد السياح الدوليين منذ بداية العام 2024 حتى يوليو بزيادة قدرها 10% مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق، واستقبلت 17.5 مليون سائح من الخارج، بزيادة بلغت 73% عن 2019. بالإضافة إلى ذلك، أظهرت معظم مؤشرات الاستثمار الخاص نموًا خلال النصف الأول من 2024، حيث سجل إجمالي تكوين رأس المال الثابت "غير

الحكومي" نموًا بنسبة 4.5% مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق، مما يعكس التوسع في استثمارات القطاع الخاص المحلي والأجنبي.

نجحت السعودية في تعزيز مكانتها الاقتصادية من خلال جذب استثمارات أجنبية مباشرة، حيث بلغ صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر 21.2 مليار ريال خلال النصف الأول من هذا العام، مع زيادة عدد التراخيص الاستثمارية بنحو 70% ليصل إلى 5,885 ترخيصًا. تُشكّل الإستراتيجية الوطنية للاستثمار ركيزة أساسية لتحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030، من خلال خلق فرص استثمارية متعددة، تحسين المناخ الاستثماري، وزيادة نسبة مساهمة الاستثمارات من الناتج المحلي من 22% في 2019 إلى 30% في 2030. بلغ عدد المقرات الإقليمية للشركات العالمية في المملكة 540 شركة، متجاوزًا المستهدف البالغ 500 شركة.

تسعى المملكة إلى تعزيز دور القطاع الخاص وشراكته مع القطاع العام، وتحسين البيئة التنظيمية والتشريعية، عبر نظام الاستثمار المحدّث، الذي يهدف إلى تنمية البيئة التنافسية وتذليل العقبات أمام المستثمرين. تراجع معدل البطالة بين السعوديين إلى أدنى مستوى تاريخي له، ليصل إلى 7.1% بنهاية الربع الثاني من هذا العام، بانخفاض 0.5 نقطة مئوية مقارنة بالربع الأول من العام نفسه، بفضل جهود الحكومة في تنويع الاقتصاد وتعزيز القطاعات الواعدة.

يتوقع أن يشهد الميزان التجاري للسعودية تحسنًا بزيادة الصادرات غير النفطية وتقليل الاعتماد على الواردات، في إطار مبادرات رؤية السعودية 2030. يواصل الاقتصاد السعودي تنفيذ البرامج التنموية والإصلاحات، مما يسهم في تنويع وتوسيع القاعدة الاقتصادية، وزيادة الاستثمار والاستهلاك الخاص، وتمكين القطاع الخاص. يعمل صندوق التنمية الوطني على تعزيز النمو المستدام وتنويع القاعدة الاقتصادية لضمان فاعلية برامج الصناديق والبنوك التنموية التابعة له، من خلال ضخ أكثر من 570 مليار ريال بحلول 2030.

يلتزم صندوق الاستثمارات العامة بضخ 150 مليار ريال سنويًا في الاقتصاد المحلي حتى 2025، مما يسهم في رفع مستوى المحتوى المحلي إلى 60% في الصندوق والشركات التابعة له. تواصل المملكة تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للصناعة لإنشاء

مركز إقليمي صناعي متكامل، يركز على 12 قطاعًا استراتيجيًا لتنويع الاقتصاد الصناعي، مضاعفة الناتج المحلي الصناعي، وزيادة الصادرات الصناعية.

يشهد القطاع الرياضي في المملكة تحولًا ملحوظًا يتماشى مع مستهدفات رؤية السعودية 2030، مع استضافة فعاليات عالمية مثل كأس آسيا 2027، ودورة الألعاب الآسيوية الشتوية 2029 في مشروع تروجينا، وترشح لاستضافة كأس العالم 2034، واستضافة أول نسخة للألعاب الأولمبية للرياضات الإلكترونية في 2025، مما يعزز مكانة المملكة كمركز رياضي متنوع وجاذب للاستثمار. كل هذه الجهود تساهم في تعزيز مكانة المملكة في الساحة الدولية وتحقيق التنمية الشاملة وتحسين جودة الحياة.

فيما تواصل السعودية تنفيذ إستراتيجياتها للتحول الاقتصادي وتعزيز استدامة المالية العامة، وتحقيق المستهدفات التنموية الشاملة التي تدعم مرونة الاقتصاد وتعزز متانته. تستمر جهودها في تطوير أداء المالية العامة لتسريع تحقيق هذه المستهدفات. تشير التقديرات المحدثة لعام 2024 إلى تسجيل عجز في الميزانية بنحو 115 مليار ريال ما يعادل 2.8% من الناتج المحلي الإجمالي، مع توقع استمرار تسجيل عجز في الميزانية على المدى المتوسط عند مستويات مقاربة، نتيجة تبني الحكومة سياسات الإنفاق التوسعي الداعم للنمو الاقتصادي.

تم تخصيص 526 مليار ريال لقطاعات التعليم والصحة والتنمية الاجتماعية والخدمات البلدية، استمرارًا لنهج المملكة في التركيز على الإنسان وتوفير جميع سبل العيش الكريم وتحسين جودة حياته. يعود ارتفاع إجمالي النفقات لعام 2024 بنسبة 7.5% عن الميزانية المعتمدة إلى رغبة الحكومة في استكمال تنفيذ المبادرات التحولية والمشاريع الإستراتيجية لتحقيق التنمية الشاملة في جميع قطاعات المملكة. شكل تطوير البنية التحتية ركيزة أساسية في إستراتيجية الإنفاق الحكومي، حيث تهدف السعودية إلى ترسيخ مكانتها كمركز لوجستي عالمي يربط القارات الثلاث من خلال مواصلة الاستثمار في مشاريع تحديث وتوسيع شبكات النقل والمطارات والموانئ.

تشير التقديرات إلى أن إجمالي الإيرادات في عام 2025 سيبلغ حوالي 1,184 مليار ريال، بانخفاض بنسبة 3.7% عن المتوقع تحقيقه في عام 2024، نتيجة

للتقديرات المتحفظة التي تتبناها الحكومة تحسبًا لأي تطورات قد تطرأ على الاقتصادين المحلي والعالمي. أسهمت المبادرات والإصلاحات الهيكلية تحت مظلة رؤية السعودية 2030 في تنويع الاقتصاد وتعزيز الإيرادات غير النفطية، حيث ساعد استمرار التحسن في الأنشطة الاقتصادية في نمو إسهام الإيرادات غير النفطية بشكل ملحوظ منذ إطلاق الرؤية. من المتوقع أن يبلغ إجمالي الإيرادات حوالي 1,230 مليار ريال لعام 2024، بارتفاع نسبته 1.4% مقارنة بالعام السابق، مدعومًا بزيادة الإيرادات النفطية وغير النفطية.

بلغ إجمالي عمليات التمويل الحكومية حتى الربع الثالث من عام 2024 حوالي 185 مليار ريال، شاملة عمليات إعادة الشراء المبكر المحلية والتمويل الحكومي البديل، كما تم سداد مدفوعات أصل الدين بحوالي 78 مليار ريال. يُعزى زيادة الدين إلى تمويل الاحتياجات التنموية في المشاريع والإستراتيجيات بما لا يتعارض مع صندوق الاستثمارات العامة والقطاع الخاص. من المتوقع أن يرتفع حجم محفظة الدين العام بنهاية عام 2024 إلى نحو 1,199 مليار ريال أي ما يعادل 29.3% من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بـ 1,050 مليار ريال ما يعادل 26.2% من الناتج المحلي الإجمالي للعام السابق 2023.

في ظل التحديات التي يواجهها الاقتصاد العالمي، تركز السياسة المالية في المملكة خلال عام 2025 والمدى المتوسط على الحفاظ على قوة مركزها المالي وضمان استدامة الدين العام. تسعى الحكومة إلى الحفاظ على مستويات مقبولة من الدين العام واحتياطيات مالية كبيرة، مما يعكس قدرتها على إدارة الدين بشكل فعال ومستدام. ولتحقيق ذلك، تم تطبيق العديد من المبادرات والإصلاحات الهيكلية خلال السنوات الماضية لتعزيز الإيرادات غير النفطية وضمان وجود مصادر دخل مستقرة ومستدامة على المدى الطويل، بعيدًا عن تقلبات أسواق النفط، وذلك لتمويل المشاريع التنموية والنفقات ذات الطابع الاجتماعي والاقتصادي.

تأتي ميزانية السعودية لعام 2025 كدليل على التزام المملكة بالاستمرار في تحقيق رؤيتها الطموحة لعام 2030. من خلال التركيز على تنويع الاقتصاد، وتعزيز استدامة المالية العامة، ودعم القطاعات الواعدة، نجحت المملكة في تعزيز مكانتها

الاقتصادية على الصعيدين الإقليمي والدولي. لم تؤثر الأحداث الجيوسياسية على حركة التنمية واستقطاب الاستثمارات المحلية والأجنبية، وذلك بفضل السياسات المالية الفعّالة والجهود المستمرة لتحسين بيئة الأعمال.

تحقيق نمو اقتصادي مستدام يأتي بفضل استمرار دعم القطاعات غير النفطية وزيادة إسهام القطاع الخاص في الاقتصاد المحلي. تعزيز الاستثمارات الأجنبية والمحلية يتم من خلال تنفيذ المزيد من الإصلاحات الهيكلية وتحسين المناخ الاستثماري لجذب الاستثمارات النوعية. تطوير البنية التحتية لضمان تحقيق مكانة المملكة كمركز لوجستي عالمي يربط بين القارات. رفع جودة الحياة يتحقق من خلال الاستثمار في قطاعات التعليم، والصحة، والتنمية الاجتماعية، وتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين والمقيمين. تمكين القطاع الخاص وزيادة مساهمته في الاقتصاد يسهم في خلق فرص وظيفية جديدة ومستدامة. كما تسعى المملكة إلى تعزيز مكانتها في المجال الرياضي والسياحي عبر استضافة الفعاليات العالمية الكبرى وتطوير البنية التحتية الرياضية والسياحية.ختامًا، تُظهِر ميزانية 2025 التزام المملكة بالتحول الاقتصادي المستدام وتحقيق أهداف رؤية 2030، مع التركيز على بناء مستقبل مزدهر للأجيال القادمة.

*نقلا عن صحيفة "مال السعودية"

https://www.alarabiya.net/aswaq/opinions/2024/11/27/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A-%D9%81%D9%8A-2025-%D8%B1%D8%AD%D9%84%D8%A9-%D9%86%D9%85%D9%88-%D9%88%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D9%85%D8%A9

2 - صندوق النقد يخفض توقعاته لنمو الاقتصاد السعودي في 2025

صندوق النقد أرجع الخفض في الأساس إلى تمديد تخفيضات إنتاج النفط (غيتي)، 17/1/2025

خفض صندوق النقد الدولي توقعاته لنمو الناتج المحلي الإجمالي للسعودية في 2025 إلى 3.3%، مرجعًا ذلك في الأساس إلى تمديد تخفيضات إنتاج النفط.

كما خفض الصندوق اليوم الجمعة، في تحديث لتوقعاته لآفاق الاقتصاد العالمي، تقديراته لنمو اقتصاد المملكة في 2024 إلى 1.4%.

وفي تقريره عن آفاق الاقتصاد الإقليمي الصادر في أكتوبر/تشرين الأول، قدر الصندوق أن يتسارع النمو في السعودية إلى 4.6% هذا العام، مقارنة بـ1.5% المتوقعة في 2024.

وأدى خفض توقعات الناتج المحلي الإجمالي السعودي إلى خفض توقعات صندوق النقد الدولي لنمو منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى عمومًا إلى 3.6% هذا العام، وهي أقل من التوقعات السابقة في أكتوبر/تشرين الأول التي بلغت 3.9%.

وقال الصندوق في تقريره اليوم الجمعة "من المتوقع أن يزيد النمو في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، ولكن بأقل من المتوقع في أكتوبر/تشرين الأول."

وأضاف "يعكس هذا بشكل أساسي مراجعة بالخفض بمقدار 1.3 نقطة مئوية لنمو الاقتصاد السعودي في عام 2025، وهو ما يرجع في الغالب إلى تمديد تخفيضات إنتاج أوبك بلس."

دول "أوبك بلس" أجّلت إلغاء تخفيضات الإنتاج بسبب ضعف الطلب وارتفاع الإنتاج من خارج المجموعة (رويترز)

وتوقع معظم المحللين ارتفاعا كبيرا في النمو الاقتصادي للمملكة، أكبر دولة مصدرة للنفط في العالم، في عام 2025 مع زيادة إنتاج النفط، وذلك بعد عامين من النمو المتواضع.

وتوقع استطلاع أجرته رويترز في أكتوبر/تشرين الأول نمو الاقتصاد السعودي 4.4% في عام 2025، بينما تتوقع الحكومة السعودية أن يبلغ النمو 4.6%.

لكن في ديسمبر/كانون الأول، أرجأت دول أوبك بلس، التي تضم السعودية، البدء في زيادة إنتاج النفط لمدة 3 أشهر حتى أبريل/نيسان، وأجلت الإلغاء الكامل لتخفيضات الإنتاج بسبب ضعف الطلب وارتفاع الإنتاج من خارج المجموعة.

وقد أثّر هبوط أسعار النفط وتمديد تخفيضات الإنتاج على إيرادات السعودية في السنوات القليلة الماضية، لكن الرياض تمضي قدما في خطة إنفاق تستهدف تعزيز النمو غير النفطي وتنفيذ خطتها للتحول الاقتصادي. المصدر :رويترز

https://www.aljazeera.net/ebusiness/2025/1/17/%D8%B5%D9%86%D8%AF%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%82%D8%AF-%D9%8A%D8%AE%D9%81%D8%B6-%D8%AA%D9%88%D9%82%D8%B9%D8%A7%D8%AA%D9%87-%D9%84%D9%86%D9%85%D9%88-3

3 - السعودية.. إقرار الميزانية العامة مع عجز قوامه 26 مليار دولار

الشرق الأوسط، نشر الثلاثاء، 26نوفمبر / تشرين الثاني 2024

صورةأرشيفية Credit: EVELYN HOCKSTEIN/POOL/AFP via Getty Images

دبي، الإمارات العربية المتحدة --(CNN) أقرّ مجلس الوزراء السعودي الميزانية العامة للمملكة للعام المالي الجديد (2025)، بمقدار عجز قوامه 101 مليار ريال (26.8 مليار دولار).

جاء إقرار الميزانية العامة خلال اجتماع للحكومة في العاصمة الرياض، بحضور الأمير محمد بن سلمان ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، الثلاثاء، بحسب وكالة الأنباء السعودية (واس).

وشملت بنود الميزانية العامة للمملكة "إيرادات بمبلغ 1184 تريليون ريال (315 مليار دولار)، وعجز بمبلغ 101 مليار ريال (26.8 مليار دولار).

من جانبه، قال الأمير محمد بن سلمان إن "ميزانية 2025 تؤكد التزام الحكومة بكل ما فيه رفعة للوطن ومنفعة للمواطن"، وأضاف أن "الإنجازات الجوهرية التي تشهدها بلادنا تحققت."

وأكد ولي العهد "استمرار مساهمة الإنفاق الحكومي في تنويع الاقتصاد من خلال التركيز على تمكين القطاعات الواعدة، وتعزيز جذب الاستثمارات، وتحفيز الصناعات، ورفع نسبة المحتوى المحلي والصادرات غير النفطية، والاستمرار في كامل برامج تحقيق رؤية المملكة 2030."

وقال الأمير محمد بن سلمان إن "المؤشرات الإيجابية للاقتصاد السعودي تأتي امتدادًا للإصلاحات المستمرة في المملكة في ظل رؤية المملكة 2030؛ إذ يقدر أن تسجل المملكة ثاني أسرع معدل نمو في الناتج المحلي الإجمالي بين الاقتصادات الكبرى خلال العام القادم عند (4.6 %)، مدفوعة باستمرار ارتفاع مساهمة الأنشطة غير النفطية والتي بلغت مستوى قياسيًا جديدًا لها خلال العام 2024 عند (52 %).

وأشار إلى أن صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي بلغ 21.2 مليار ريال (5.6 مليار دولار) خلال النصف الأول من عام 2024.

وقال ولي العهد إن "الإصلاحات المالية التي قامت بها المملكة انعكست إيجابيًا على تصنيفاتها الائتمانية"، فيما أوضح أن "الاقتصاد السعودي جزء لا يتجزأ من الاقتصاد العالمي ويتأثر بالتطورات العالمية كأي اقتصاد آخر؛ وهذا ما يدعونا إلى مواصلة العمل على مواجهة أي تحديات أو متغيرات عالمية عبر التخطيط المالي طويل المدى للاستمرار على وتيرتنا المتصاعدة."

https://arabic.cnn.com/middle-east/article/2024/11/27/audi-arabia-general-budget

4 - أثرياء السعودية.. تقرير يكشف أثرى 10 أشخاص في المملكة

الشرق الأوسط، نشر الخميس، 03ابريل / نيسان 2025

دبي، الإمارات العربية المتحدة —(CNN)برزت في قائمة فوربس للأثرياء العام 2025، خمسة عشر شخصية سعودية، مقارنةً بعشرة فقط في عام 2017. تنوعت خلفيات هؤلاء بين مؤسس مجموعة مستشفيات، ومشغّل سلاسل بقالة ومراكز

تسوق، ووريث عائلة مصرفية مرموقة. وتُقدّر الثروة الإجمالية لهؤلاء الملياردیرات — وجميعهم رجال تتراوح أعمارهم بين 49 و95 عامًا — بنحو 55.8 مليار دولار.

ويتصدر الأمير الوليد بن طلال القائمة كأغنى سعودي، حيث تُقدّر ثروته الحالية بـ16.5 مليار دولار. ويُعزى نحو 40% من هذه الثروة إلى حصته في شركة "المملكة القابضة" المدرجة في السوق المالية السعودية، والتي تستثمر في فنادق فور سيزونز، وفندق جورج الخامس في باريس، وتمتلك 10% من شركة "إكس" (تويتر سابقًا) بالشراكة مع إيلون ماسك.

في الفيديو أعلاه، نقدم لكم لمحة عن أول عشرة أثرياء سعوديين ضمن قائمة فوربس 2025.

https://arabic.cnn.com/middle-east/video/2025/04/03/v172131-saudi-billionaires-forbes-listing-2025-infographic

5 - ملامح الاقتصاد السعودي، الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

شهد المجتمع السعودي خلال العقود الأربعة الماضية تحولاً كبيراً في مختلف نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية. من خلال قيام الدولة بوضع وتنفيذ خطط التنمية الشاملة، وتوظيف استثمارات ضخمة لتطوير البنية التحتية الأساسية، شملت إنشاء شبكة واسعة من الطرق والجسور والسدود والمطارات والموانئ والأرصفة البحرية ومرافق الكهرباء وتحلية المياه ونظم الاتصالات. كما تم إنفاق مبالغ كبيرة على برامج التعليم والتدريب بما في ذلك إنشاء المدارس والكليات والجامعات، والخدمات الصحية والمستشفيات العامة والتخصصية.

(تمكنت مسيرة التخطيط للتنمية في المملكة من تحقيق ذلك في ضوء تعاليم الدين الإسلامي الحنيف ومبادئه السمحة، وفي إطار التزام المملكة بفلسفة الاقتصاد الحر وحرصها على زيادة إسهام القطاع الخاص وتوسيع نطاق مشاركته وتهيئته ليصبح ركيزة أساسية للنشاط الاقتصادي، وحرصها كذلك على إتاحة المناخ الاستثماري ودعمه بالحوافز المشجعة والتي أسهمت في تفعيل انفتاح اقتصاد المملكة واندماجه في الاقتصاد العالمي وهو ما يؤكده تنامي حجم المبادلات التجارية والمالية الخارجية وتطور

بنود ميزان المدفوعات المختلفة. وكما تشير البيانات، فإن القيمة الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي [بالأسعار الثابتة لعام (1994) قد تضاعفت نحو أربعة أضعاف خلال الثلاثين سنة الماضية. كذلك شهد عام (2000) تحسناً ملحوظاً أيضاً في وضع الموازنة العامة، إذ حققت فائضاً مقداره (22.7) بليون ريال وكان ذلك بفضل عودة التوازن للسوق النفطية العالمية ونمو الإيرادات غير النفطية من ناحية، ومن ناحية أخرى بفضل السياسات المرنة لمنهجية التخطيط في المملكة الذي يوائم بين متطلبات المرحلة والتطلعات المستقبلية).

أهم الأهداف الإستراتيجية للتنمية - تم تحديد الأهداف الإستراتيجية لخطة التنمية الشاملة في المملكة العربية السعودية وفقاً لما يلي:

1. الدفاع عن الدين والوطن، والمحافظة على الأمن والاستقرار الاجتماعي للبلاد، وتعزيز قيم الانتماء والولاء للوطن.
2. رفع مستوى المعيشة وتحسين نوعية الحياة للمواطنين.
3. تنمية القوى البشرية لتلبية متطلبات الاقتصاد الوطني من القوى العاملة، وتوفير فرص العمل للمواطنين، وإحلال العمالة الوطنية المؤهلة محل العمالة الوافدة.
4. تنويع القاعدة الاقتصادية.
5. تحقيق التنمية المتوازنة بين مناطق المملكة.
6. توفير بيئة ملائمة لنمو القطاع الخاص وتشجيعه على الاستثمار وأداء دور رئيس في عملية التنمية.
7. تعزيز مكانة المملكة في الاقتصاد العالمي، وتحسين وضعها التنافسي، وتوسيع مجالات التعاون الإقليمي والدولي.

جدول رقم (1) السكان والقوى العاملة

البيان	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006 [1]
إجمالي عدد السكان (مليون نسمة)	19.98	20.38	20.91	21.44	21.98	22.53	23.12	23.68
سعوديون	14.57	14.83	15.22	15.61	16.01	16.42	16.85	17.27
غير سعوديين	5.41	5.55	5.69	5.83	5.97	6.11	6.27	6.41

إجمالي القوى العاملة (ألف نسمة)	7230.3	7155.6	7582.7	8244.7	8278.1	8281.8	8520.0	8707.6
سعوديون	2712.0	2844.1	2991.5	3108.1	3303.3	3536.3	3741.3	4017.4
غير سعوديين	4518.3	4311.5	4591.2	5136.6	4974.8	4745.5	4778.7	4690.2
القطاع الحكومي	1001.2	1020.1	1036.2	1053.4	1072.7	1105.4	1151.9	1193.3
القطاع الخاص	6229.1	6135.5	6546.5	7191.3	7205.4	7176.4	7368.1	7514.3

المصدر: منجزات خطط التنمية، الإصدار 23، وزارة الاقتصاد والتخطيط، حسابات الاقتصاد الكلي، التقرير السنوي لمؤسسة النقد العربي السعودي رقم (43)، والنشرة الإحصائية ربع السنوية (2006).

ملاحظات: (أ) تقديرات أولية، * نهاية الفترة.

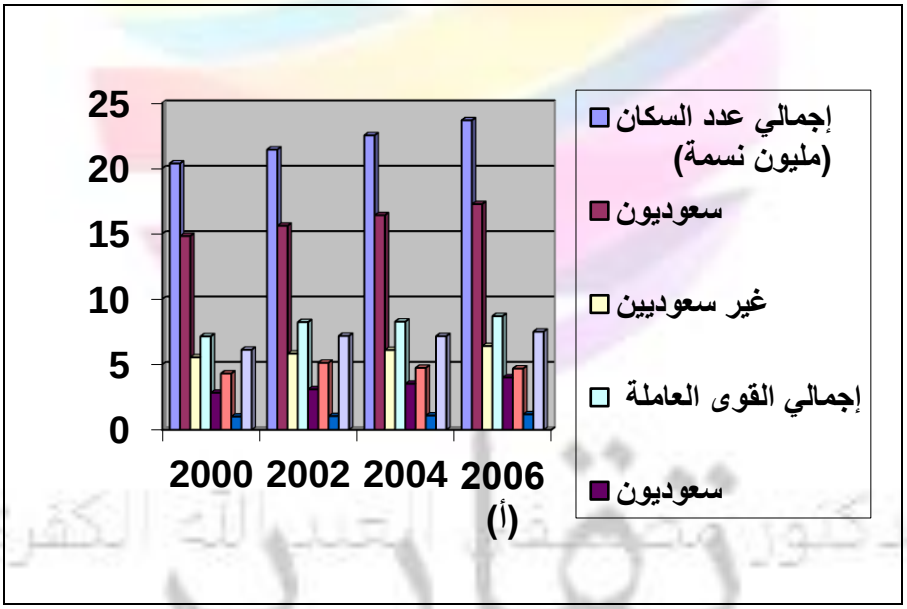

ومن أهم مؤشرات كفاءة الإنجاز في تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية لخطط التنمية المتعاقبة في المملكة العربية السعودية نذكر:

- النمو المستقر والمنتظم للاقتصاد الوطني في إطار التغيرات الهيكلية لقاعدته الإنتاجية،

- تزايد الاستثمارات وتنامي الموارد الاقتصادية،
- رسوخ الوضع المالي الداخلي،
- التوازن والاستقرار النقدي،
- ثبات المستوى العام للأسعار،
- تحسن ميزان المدفوعات،
- الحفاظ على استقرار أسعار الصرف في الأسواق الداخلية والخارجية.

وقد واكب ذلك النمو والتوسع في القدرات الإنتاجية تعديلات إيجابية وأساسية في هيكل الاقتصاد الوطني كان من أبرزها ازدياد إسهام القطاعات الإنتاجية غير النفطية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وتزايد حجم نشاط القطاع الخاص واتساع نطاق أنشطته الإنتاجية فضلاً عن انخفاض درجة اعتماده على الإنفاق الحكومي.

وفي القطاع الصناعي تم إقامة المنشآت الصناعية، والمدن الصناعية في المدن الرئيسية، منها المدينتين الصناعيتين الكبيرتين في الجبيل وينبع المزودتين بمرافق متطورة لاحتواء الصناعات الثقيلة مثل الصناعات البتروكيماوية الأساسية وصناعة الحديد والصلب ومصافي النفط العملاقة التي أنشأتها الدولة بمشاركة عدد من الشركات العالمية، والقطاع الخاص. كما تم تمديد شبكة أنابيب ضخمة شرق المملكة ووسطها ومن الشرق إلى الغرب لنقل النفط الخام والغاز لتزويد مصافي النفط ومصانع البتروكيماويات بالجبيل وينبع باحتياجاتها من النفط والغاز وكذلك محطات التصدير بالمدينتين لتصدير النفط الخام والغاز ومشتقاتهما. ووفرت الدولة، قروضاً ومنحناً كبيرة لدعم الصناعات التحويلية والمشروعات الزراعية ومشروعات الإسكان للمواطنين. 1

الناتج المحلي الإجمالي:

حقق الناتج المحلي الإجمالي في المملكة العربية السعودية معدلات نمو مرتفعة على امتداد سنوات خطط التنمية الست 1970 - 2004، فتضاعفت قيمته الحقيقية (بالأسعار الثابتة لعام 1994) نحو أربعة أضعاف خلال الفترة 1969 - 1999، حيث زادت قيمة الناتج المحلي الإجمالي من (132.8) بليون ريال إلى (492.6) بليون ريال. وخلال العام

1 - http://www.mofa.gov.sa/Detail.asp?InSectionID=1618&InNewsItemID=24601

الأول من خطة التنمية السابعة (عام 2000) ازدادت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بنحو (4.7%) فارتفعت إلى (492.6) بليون ريال في عام 2000 ووصلت قيمته (بالأسعار الثابتة لعام 1999) في عام 2004 إلى حوالي 722.2 بليون ريال. وهذا يعد مؤشراً جيداً لنجاح إستراتيجية تعديل هيكل الاقتصاد الوطني السعودي من خلال تنامي إسهام القطاعات غير النفطية، السلعية والخدمية، في تكوين الناتج المحلي الإجمالي.

(وتبرز معدلات النمو المتواصل للقطاعات الإنتاجية غير النفطية على امتداد سنوات خطط التنمية من عام إلى عام (1969-2000م)، الجهد الكبير في مجال التنمية الشاملة والمستديمة لاقتصاد المملكة، حيث بلغ متوسط معدل النمو السنوي للناتج المحلي خلال هذه الفترة (5.2%) للقطاعات غير النفطية، وارتفع للقطاعات الإنتاجية بمعدل (5.6%)، وللقطاعات الخدمية بنسبة (4.9%)، في حين بلغ متوسط معدل النمو السنوي لقطاع البترول (3.1%). وقد حققت القطاعات الإنتاجية الحيوية مثل الصناعة معدل نمو مرتفع خلال هذه الفترة بلغ متوسطه (6.8%) سنوياً، كما ارتفع تكرير البترول بمعدل نمو سنوي متوسط قدره (5.3%)، والصناعات التحويلية الأخرى بمعدل نمو سنوي متوسط قدره (7.3%)، مما يوضح الوزن المتزايد للصناعة بجميع مفرداتها).

جدول رقم (2) الناتج المحلي الإجمالي

البيان	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006 [i]
الناتج المحلي الإجمالي - الاسمي (بليون ريال)	**603.6**	**706.7**	**686.3**	**707.1**	**804.6**	**938.8**	**1182.5**	**1307.5**
نمو الناتج المحلي الإجمالي - الاسمي (%)	10.4	17.1	2.9-	3.0	13.8	16.7	26.0	10.6
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (أسعار 1999 - بليون ريال)	**603.6**	**633.0**	**636.4**	**637.2**	**686.0**	**722.2**	**766.0**	**798.9**
نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)	0.7-	4.9	0.5	0.1	7.7	5.3	6.1	4.3
النمو في القطاع الخاص (%)	3.8	4.3	3.7	3.8	4.4	5.7	5.7	6.3

النمو في القطاع الحكومي (%)	0.9	3.0	2.3	2.4	2.6	2.2	3.3	5.7
النمو في قطاع النفط (%)	8.6-	7.3	4.5-	8.5-	18.6	6.6	8.5	0.2-
تكوين رأس المال الثابت الإجمالي (أسعار1999)	**118.2**	**123.8**	**126.2**	**130.0**	**145.2**	**154.8**	**167.7**	**180.5**
النمو في تكوين رأس المال الثابت الإجمالي (%)	8.6	4.8	1.9	2.9	11.7	6.6	8.4	7.6
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي - إجمالي السكان (ريال سعودي)	**30210**	**34674**	**32821**	**32979**	**36608**	**41669**	**51147**	**55216**
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي - السكان السعوديون (ريال سعودي)	41427	47650	45092	45296	50259	57174	70179	75711

المصدر: منجزات خطط التنمية، الإصدار 23، وزارة الاقتصاد والتخطيط، حسابات الاقتصاد الكلي، التقرير السنوي لمؤسسة النقد العربي السعودي رقم (43)، والنشرة الإحصائية ربع السنوية (2006).

ملاحظات: (أ) تقديرات أولية، * نهاية الفترة.

وتشير البيانات إلى أن الناتج المحلي الإجمالي "بالأسعار الجارية" في عام 2006 قد سجل نمواً بنسبة 10.6% ليبلغ حوالي 1307.5 بليون ريال سعودي، وقد ارتفع معدل نمو ناتج القطاع الخاص بنسبة 6.3% لي، في حين ارتفع ناتج القطاع الحكومي بنسبة 5.7%.

مستوى أداء الاقتصاد السعودي:

تأثر مستوى أداء الاقتصاد السعودي خلال عام 2001 بالتراجع الحاصل في أسعار النفط العالمية عندما وتباطأ معدل نمو الاقتصاد العالمي وبخاصة في البلدان الصناعية، مما أدى إلى انخفاض الطلب على النفط وانخفاض أسعاره بنسبة 14.0 في المائة. فقد تراجع متوسط سعر النفط العربي الخفيف إلى حوالي 23.1 دولاراً للبرميل مقارنة بنحو 26.8 دولاراً للبرميل في عام 2000، وانخفضت قيمة الصادرات النفطية بنسبة 8.8 في المائة، مما انعكس سلباً على وضع الميزانية العامة في المملكة التي سجلت عجزاً يقدر بنحو 27 مليار ريال. وعلى الرغم من تراجع أسعار النفط والكميات المنتجة

منه في عام 2001 إلا أن الاقتصاد السعودي سجل تطورات إيجابية بارزة تمثلت في محافظته على معدل تضخم منخفض واستمرار النمو المرتفع للقطاع الخاص غير النفطي.

أما خلال الفترة (2002 – 2006) فقد واصل الاقتصاد السعودي تحقيق معدلات نمو ملحوظة، وسجل الناتج المحلي الإجمالي معدل نمو إيجابي، وسجل الحساب الجاري لميزان المدفوعات فائضاً، واتسم وضع الأسعار بالاستقرار بشكل ملحوظ، وسجل عرض النقود نمواً مرتفعاً واكبه معدل نمو مرتفع في الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الخاص غير النفطي، وحقق النظام المصرفي تقدماً مطرداً، واستمرت عملية التخصيص وإعادة الهيكلة الاقتصادية لجوانب عديدة من الأنشطة الاقتصادية.

ومن أهم الإجراءات والقرارات التي كان لها دور في استمرار تعزيز الثقة في الاقتصاد الوطني للملكة العربية السعودية:

- صدور التصنيف الائتماني للمملكة حيث حصلت على درجة (A+) بالنسبة للعملة المحلية ودرجة (A) بالنسبة للعملة الأجنبية من وكالة ستاندرد آند بورز (P&S). وتعد نتائج هذا التصنيف ممتازة في ظل الأوضاع الاقتصادية الدولية والأمنية، مما يعكس مدى الثقة في متانة الاقتصاد السعودي، وستعزز هذه النتائج مكانة الاقتصاد السعودي. ويعود أسباب الحصول على هذه الدرجة المتقدمة من التصنيف إلى الاستقرار الاقتصادي الكلي على الرغم من التذبذب الكبير في أسعار النفط العالمية والنزاعات الإقليمية، إضافة لاستقرار أسعار الصرف، وانخفاض معدل التضخم، ووجود قطاع مصرفي قوي، والجهود الطموحة لدعم الانفتاح الاقتصادي وجهود القطاع الخاص.
- تم تطبيق اتفاقية الإتحاد الجمركي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والذي يعتبر مرحلة مهمة من مراحل التكامل الاقتصادي.
- في مجال الاستثمار الأجنبي في قطاع الغاز تم مؤخراً توقيع اتفاقية بين كل من شركة شل الهولندية وشركة توتال الفرنسية وشركة أرامكو السعودية للتنقيب عن الغاز غير المصاحب وتطويره وإنتاجه في منطقة جنوب الربع الخالي، كما تم طرح مناطق أخرى للاستثمار.

- ومن أبرز التطورات في مجال مساهمة القطاع الخاص في الاستثمار في البنية الأساسية ما توصلت إليه شركة أرامكو السعودية مع مستثمرين من القطاع الخاص لإنتاج المياه لمعاملها في رابغ وإقامة أربع محطات لإنتاج الكهرباء والبخار بطاقة كهربائية إجمالية تبلغ (1050) ميجاوات لاستخدامات الشركة وفقاً لأسلوب البناء والتملك والتشغيل والتحويل (BOOT).
- طَرح 30% من أسهم شركة الاتصالات السعودية للاكتتاب، وكان الإقبال كبيراً على الاكتتاب حيث بلغت التغطية ما يقارب أربع أضعاف، وكان لذلك أثرٌ إيجابيٌ على نشاط وحجم التداول في سوق الأسهم.
- تم خلال عامي 2002، 2003 الموافقة على العديد من الأنظمة التي من شأنها تعزيز بيئة الأعمال والبيئة الاستثمارية من أهمها:
  1. نظام السوق المالية،
  2. نظام ضريبة استثمار الغاز الطبيعي،
  3. نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني،
  4. نظام تبادل المنافع بين نظامي التقاعد والتأمينات الاجتماعية،
  5. نظام نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة.

ويتم حالياً دراسة أمكاني إقرار نظام الضريبة على المستثمرين الأجانب والذي من المحتمل أن يكون له تأثير إيجابي في جذب الاستثمارات الأجنبية.

وقد حققت جهود التنمية تغيرات ملحوظة في هيكل الاقتصاد السعودي خلال الفترة 1970 – 2000) أدت إلى تحسن مؤشرات الأداء الاقتصادي وفقاً لما يلي:

- سجل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام (1994) معدل نمو سنوي يقدر بنحو 4.7 % في المتوسط خلال الفترة (1970-2000).
- سجل الناتج المحلي الإجمالي "بالأسعار الجارية" في عام 2006 نمواً بنسبة 10.6% ليبلغ حوالي 1307.5 بليون ريال سعودي.
- حقق القطاع النفطي معدل نمو سنوي يقارب 4.1 % في المتوسط خلال الفترة،

- أنخفض متوسط نصيب القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي من (55.5 %) خلال خطة التنمية الأولى (1970 - 1974) إلى ما بين 29.0 إلى 32.0 % خلال سنوات خطة التنمية السادسة (1995 - 1999)، نتيجة لتوسع وتنوع النشاط الاقتصادي غير المرتبط مباشرة بالقطاع النفطي.
- حقق القطاع غير النفطي معدل نمو سنوي أعلى يقدر بنحو 5.8 % في المتوسط وارتفع متوسط نصيبه في الناتج المحلي الإجمالي من حوالي 45 % خلال الخطة الأولى إلى حوالي 68 % خلال الخطة السادسة.
- سجل القطاع الخاص معدل نمو سنوي يقارب 6% في المتوسط وارتفع متوسط نصيبه في الناتج المحلي غير النفطي إلى حوالي 73% في حين بلغ متوسط نصيب القطاع الحكومي حوالي 27%.
- ارتفع متوسط دخل الفرد السعودي السنوي (نصيبه في الناتج المحلي الإجمالي) خلال الفترة (1970-2000) بنحو ستة أمثال ونصف من حوالي 3750 ريالاً إلى حوالي 24150 ريالاً.
- ارتفع تقدير حجم العمالة السعودية من نحو 1.2 مليون شخص عام 1969 إلى نحو 3.2 مليون شخص عام 1999، بمعدل نمو سنوي يقارب 3.3 % في المتوسط.
- ارتفعت أعداد العمالة الأجنبية من حوالي 0.5 مليون عام 1975 إلى حوالي 4.0 مليون عام 1999، ممثلة حوالي 55.5 % من إجمالي القوى العاملة.
- زاد عدد الملتحقين بالمؤسسات التعليمية من نحو 0.6 مليون طالب وطالبة عام 1969 إلى حوالي 4.7 مليون طالب وطالبة عام 1999 بمعدل نمو سنوي مقداره 7% في المتوسط.

الموازنة العامة:

حرصت المملكة العربية السعودية ومن خلال الموازنة العامة على تمويل برامج ومشروعات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية (منذ الخطة الأولى 1970 - 1974 وحتى الخطة السابعة 2000 – 2004)، في ضوء الإمكانات المالية المتوفرة على الرغم من

التقلبات الحادة في الأسعار العالمية للنفط الخام واتجاهها إلى الانخفاض بصورة حادة في بعض السنوات، حتى بلغت ذروتها في عام 1998 ووصل متوسط سعر البرميل (8) دولارات، مع ما رافقه من تخفيض للإنتاج والتزام المملكة بتنفيذ قرارات منظمة الأوبك، حفاظاً على استقرار السوق العالمية للنفط وضمان استقرارها.

في ظل عودة التوازن للسوق النفطية العالمية، وتوجه السياسات الاقتصادية والمالية في المملكة العربية السعودية نحو تحقيق إيرادات من المصادر غير النفطية في إطار برنامج شامل لتعميق الإصلاح المالي والاقتصادي، حققت الموازنة العامة عجزاً استمر خلال الفترة 1982- 1999، ثم تحول العجز إلى فائض بلغ حوالي (22.7 بليون ريال) في عام 2000 مقابل عجز قيمته (36.3) بليون ريال في عام 1999، وعجز قيمته (48.4) بليون ريال في عام 1998 بسبب تراجع الإيرادات النفطية بمعدلات كبيرة في ظل أوضاع السوق العالمية للنفط خلال تلك الفترة.

ومع تحول عجز الموازنة في المملكة العربية إلى فائض، ازدادت القدرة على توسيع نطاق الإنفاق العام الجاري والاستثماري وتوسيع نطاق النشاط الاقتصادي وتحفيز نمو الناتج المحلي الإجمالي بصورة عامة بالإضافة إلى توفير السيولة لسداد جميع المستحقات وخفض الدين الداخلي العام وبالتالي تخفيض أعباء الأقساط والفوائد في الموازنة العامة.

جدول رقم (3) ميزانية الدولة خلال الفترة 1999 - 2006

البيان	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006 [1]
رصيد ميزانية الدولة (بليون ريال)	**36.4-**	**22.8**	**26.9-**	**20.5-**	**38.0**	**107.1**	**217.8**	**280.4**
الإيرادات	147.4	258.1	228.2	213.0	295.0	392.3	564.3	673.7
النفقات	183.8	235.3	255.1	233.5	257.0	285.2	346.5	393.3
الرصيد كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي	6.0-	3.2	3.9-	2.9-	4.7	11.4	18.4	21.4

المصدر: منجزات خطط التنمية، الإصدار 23، وزارة الاقتصاد والتخطيط، حسابات الاقتصاد الكلي، التقرير السنوي لمؤسسة النقد العربي السعودي رقم (43)، والنشرة الإحصائية ربع السنوية (2006).

ملاحظات: (أ) تقديرات أولية، * نهاية الفترة.

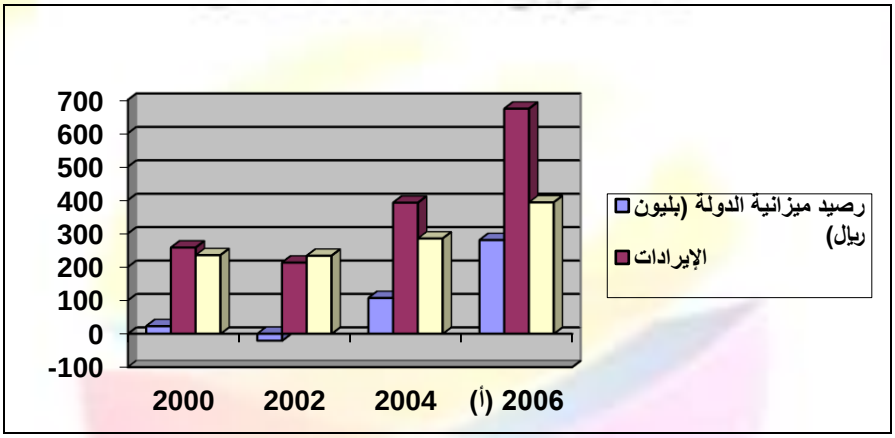

الملامح الرئيسية للموازنة في السنة المالية 2006: قُدِّرَتْ الإيرادات في الموازنة السعودية في عام 2006 بمبلغ 673.7 بليون ريال سعودي. كما حُدِّدَتْ النفقات العامة بمبلغ 393.3 بليون ريال سعودي. وبذلك قُدِّرَ الفائض في الميزانية بمبلغ 280.4 بليون ريال سعودي. واشتملت الميزانية على تمويل مشاريع جديدة ومتابعة لبعض المشاريع التي سبق اعتمادها في قطاعات التعليم والصحة والتنمية الاجتماعية والخدمات البلدية والمياه والصرف الصحي والنقل والمواصلات والتجهيزات الأساسية.

ومن المتوقع أن يتنامى حجم القروض المقدمة من صناديق التنمية المتخصصة خلال السنوات القادمة. أما برامج التمويل الحكومية فقد تم اعتماد مبالغ لبرنامج ضمان قروض المؤسسات المتوسطة والصغيرة الذي بدأ نشاطه في المملكة وسيتيح هذا البرنامج حصول هذه المؤسسات على التمويل اللازم بشكل ميسر. كما اعتمدت مبالغ إضافية لبرنامج إقراض الجامعات والكليات والمدارس الأهلية.

التجارة الخارجية:

تبدو أهمية التجارة الخارجية في المملكة العربية السعودية من خلال اعتماد

الإيرادات العامة على عائدات تصدير النفط الخام في تمويل الإنفاق الحكومي. ازدادت القيمة الإجمالية للصادرات والواردات من السلع والخدمات زيادة مطردة خلال الفترة (1970-2000) من مبلغ (17.5) بليون ريال في عام (1970) إلى حوالي (487.9) بليون ريال في عام (2000) وهو ما يعني أنها تضاعفت نحو ثمانية وعشرين ضعفاً، خلال الفترة المذكورة. مما يعكس التطور المستمر والازدياد الملحوظ في انفتاح اقتصاد المملكة واندماجه في الاقتصاد العالمي. كما ازدادت قيمة الصادرات السلعية والخدمية من مبلغ (12.3) بليون ريال في عام (1970) إلى حوالي (320.9) بليون ريال في عام (2000) أي أنها تضاعفت ستة وعشرين ضعفاً خلال الفترة المذكورة. من جانب آخر ازدادت قيمة الواردات السلعية والخدمية من مبلغ (5.2) بليون ريال في عام (1970) إلى حوالي (167) بليون ريال في عام (2000) أي أنها تضاعفت اثنين وثلاثين ضعفاً خلال هذه الفترة.

جدول رقم (4) الميزان التجاري

البيان	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006 [i]
الصادرات السلعية (فوب - بليون ريال)	**190.1**	**290.6**	**254.9**	**271.7**	**349.7**	**472.5**	**677.1**	**791.3**
النفط (النفط الخام والمنتجات المكررة)	168.2	265.7	224.2	239.3	308.5	415.3	604.7	705.8
أخرى (غير نفطية)	21.9	24.8	30.7	32.4	41.1	57.2	72.4	85.5
الواردات السلعية (سيف - بليون ريال)	**105.0**	**113.2**	**116.9**	**121.1**	**138.4**	**167.8**	**222.8**	**261.4**
الميزان التجاري - السلعية (فوب - بليون ريال)	**93.8**	**186.7**	**147.6**	**160.7**	**222.7**	**318.6**	**470.8**	**557.1**
كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي الإسمي	15.5	26.4	21.5	22.7	27.7	33.9	39.8	42.6
ميزان الحساب الجاري (بليون ريال)	**1.5**	**53.7**	**35.1**	**44.5**	**105.2**	**194.7**	**337.3**	**357.7**
كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي الإسمي	0.3	7.6	5.1	6.3	13.1	20.7	28.5	27.4
إنتاج النفط الخام (مليون برميل/يوميا)	**7.6**	**8.1**	**7.9**	**7.1**	**8.4**	**8.9**	**9.5**	**9.2**

متوسط سعر الخام العربي الخفيف (دولار/برميل)	17.45	26.81	23.06	24.32	27.11	34.53	49.67	59.01

المصدر: منجزات خطط التنمية، الإصدار 23، وزارة الاقتصاد والتخطيط، حسابات الاقتصاد الكلي، التقرير السنوي لمؤسسة النقد العربي السعودي رقم (43)، والنشرة الإحصائية ربع السنوية (2006). ملاحظات: (أ) تقديرات أولية، * نهاية الفترة.

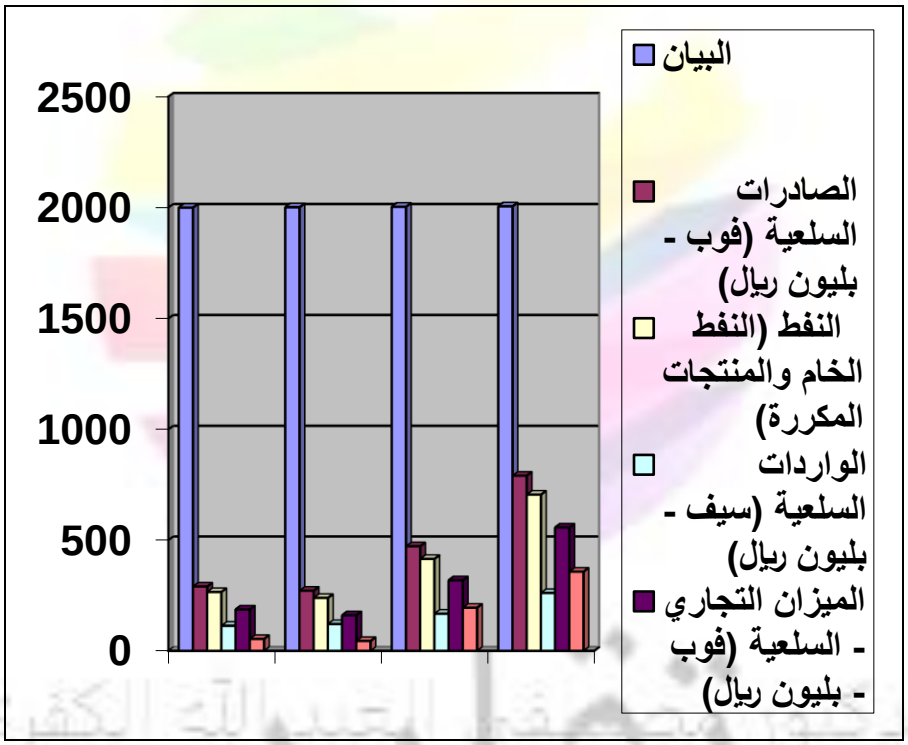

ميزان المدفوعات:

أدى تحسن أوضاع الأسواق العالمية للنفط وارتفاع أسعاره خلال عقد السبعينات إلى انعكاسات إيجابية ملموسة على بنود الحساب الجاري لميزان المدفوعات. فقد ارتفعت القيمة الإجمالية للمقبوضات في هذا الحساب من (11.1) بليون ريال عام (1970) إلى (220.9) بليون ريال في عام (1979). وعلى الرغم من أن الزيادة قد شملت مختلف بنود المقبوضات في هذا الحساب إلا أن الزيادة في قيمة الصادرات السلعية

كانت الأكبر، فقد قفزت قيمة هذه الصادرات من نحو (9.8) بليون ريال في عام (1970) إلى نحو (195) بليون ريال في عام (1979). كما إذ ازدادت القيمة الإجمالية للمدفوعات من نحو (10.7) بليون ريال في عام (1970) إلى نحو (180.5) بليون ريال في عام (1979).

الاستقرار النقدي ومكافحة التضخم:

تهدف السياسة النقدية في المملكة العربية السعودية إلى المحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار وتوفير السيولة اللازمة بما يلاءم تطور المتغيرات الاقتصادية الكلية وتهيئة المناخ الاستثماري الملائم، وقد نجحت الخطط الخمسية المتعاقبة في الإبقاء على معدلات التضخم عند أدنى المستويات، وذلك من خلال تعزيز سياسات مكافحة التضخم والتحكم في عرض النقود للاستمرار في المحافظة على الاستقرار النقدي. ومن الأمثلة الواضحة للإنجاز في هذا المجال انخفاض معدل نمو عرض النقود خلال العام الأول من خطة التنمية السابعة (2000) إلى (4.5%) مقارنة بالمحقق في عام (1999) وقدره (6.8%) مما أسهم في تعزيز الاستقرار النقدي واستقرار أسعار الصرف في الأسواق الداخلية والخارجية، وأدى إلى الحفاظ على القوة الشرائية للريال السعودي.

وقد حققت السياسات النقدية نجاحات ملحوظة خلال الفترة 1970 – 2000 تمثلت في الاستقرار النسبي للقاعدة النقدية عن طريق تجنب التقلبات الحادة، مع تحقيق زيادة مطردة في حجم الائتمان المصرفي طويل الأجل، وتوفير التمويل اللازم لواردات القطاع الخاص. ومن ناحية أخرى، أدى نجاح السياسة النقدية إلى تحقيق زيادة مطردة في رأس المال والاحتياطيات وأرباح المصارف التجارية مما يعزز دور القطاع المصرفي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وقد قامت مؤسسة النقد العربي السعودي والتي تمارس مهمات البنك المركزي بدور مهم في تنفيذ السياسة النقدية ومتابعة مؤشرات الاستقرار النقدي من خلال البنوك ومؤسسات الإقراض المتخصصة وغيرها من أنشطة الخدمات المالية، والتحقق من مدى إسهامها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

ومن جهة أخرى تشير مؤشرات النظام المصرفي في المملكة العربية السعودية إلى تحسن مستوى أداءه، كذلك زادت المصارف من إدخال التقنية المصرفية في أعمالها

فأرتفع عدد أجهزة الصرف الآلي ونقاط البيع وإصدار البطاقات، مما رسخ الوعي المصرفي لدى الجمهور وساهم في انخفاض النقد المتداول خارج المصارف.

أداء الاستثمارات السعودية الخارجية

أشار تقرير الاستثمار العالمي 2006 الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الأونكتاد إلى تحسن أداء الاستثمارات السعودية الخارجية خلال عام 2006، إلا أن أداء الاستثمارات السعودية الخارجية خلال العقدين الماضيين لم ينمُ حسب التوقعات.

يثير تباين مستوى أداء **الاستثمارات السعودية الخارجية** طوال العقدين الماضيين العديد من التساؤلات حول أسباب تواضع الأداء، وحول وجود رؤية واضحة وإستراتيجية فاعلة لدى منظومة الاقتصاد السعودي لتطوير كل من دور الشركات القيادية السعودية، وسياسات التكامل والتوازن في هذا الجانب.

دأب مؤتمر الأونكتاد على إصدار مؤشر لقياس أداء الاستثمارات الخارجية لاقتصادات 128 دولة. يسمى هذا المؤشر مؤشر أداء الاستثمارات المباشرة الخارجية. يتبع هذا القياس ترتيب اقتصادات 128 دولة ترتيبا تنازليا بناءً على درجة كفاءة استثماراتها الخارجية من الأكفأ (المركز الأول) إلى أقل كفاءة (المركز 128). أطلق المؤشر في عام 1991 لقياس أداء الاستثمارات الخارجية لاقتصادات 128 دولة خلال الأعوام الثلاثة التي سبقت عام 1991 اعتمد المؤشر فترة ثلاثة أعوام، عوضا عن عام واحد، بهدف إعطاء الاستثمارات الخارجية لاقتصادات 128 دولة الوقت الكافي للدخول في المنظومات الاقتصادية الأخرى، وإظهار انعكاساتها على نمو منظومتها الاقتصادية.

اعتمد المؤشر مكونين الأول الاستثمارات الخارجية، والثاني إجمالي الناتج المحلي. يتم حساب المؤشر الأول عن طريق نسبة قيمة الاستثمارات الخارجية إلى القيمة الإجمالية للاستثمارات الخارجية لاقتصادات 128 دولة. كما يتم حساب المؤشر الثاني عن طريق نسبة إجمالي الناتج المحلي للاقتصاد الوطني إلى إجمالي الناتج المحلي لاقتصادات 128 دولة. يتم بعد ذلك حساب المعدل لفترة ثلاثة أعوام متعاقبة. عندما يكون ناتج هذه العملية الحسابية أكبر من واحد، فهذا يعني أن استثمارات الاقتصاد المحلي الخارجية كبيرة مقارنة بحجم الاقتصاد المحلي. والعكس صحيح عندما يكون ناتج

هذه العملية الحسابية أقل من واحد. أما عندما يكون ناتج هذه العملية الحسابية أقل من صفر (سالب), فإن هذا يعني أن كفاءة استثمارات الاقتصاد المحلي الخارجية متواضعة لدرجة لا يمكن أن تؤثر في اقتصادات الدول 128، ناهيك عن منظومة الاقتصاد العالمي.

جدول رقم (5) الموجودات الخارجية

البيان	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006 (i)
الموجودات الخارجية الرسمية - صافي (بليون ريال)	**255.6**	**301.1**	**309.2**	**291.3**	**367.3**	**479.7**	**725.5**	**899.8**
الموجودات الخارجية الرسمية لمؤسسة النقد العربي السعو	141.8	178.3	181.3	157.1	223.2	324.1	563.6	829.2
المؤسسات الحكومية والهيئات المستقلة	113.8	122.8	127.9	134.2	144.1	155.6	161.9	70.6
سعر الصرف (ريال/دولار أمريكي)	**3.745**	**3.75**	**3.75**	**3.75**	**3.75**	**3.75**	**3.75**	**3.75**
نمو عرض النقود ن3 (%)	**6.8**	**4.3**	**6.6**	**14.8**	**6.9**	**18.8**	**11.6**	**19.3**
نسبة التغير في تكاليف المعيشة (1999م=100)	-	**1.1-**	**1.1-**	**0.2**	**0.6**	**0.3**	**0.7**	**2.2**
مؤشر أسعار الأسهم السعودية (1985م =1000) *	**2028.5**	**2258.3**	**2430.1**	**2518.1**	**4437.6**	**8206.2**	**16712.6**	**7933.3**

المصدر: منجزات خطط التنمية، الإصدار 23، وزارة الاقتصاد والتخطيط، حسابات الاقتصاد الكلي، التقرير السنوي لمؤسسة النقد العربي السعودي رقم (43)، والنشرة الإحصائية ربع السنوية (2006).

ملاحظات: (i) تقديرات أولية، * نهاية الفترة.

نستنتج العديد من الملاحظات المهمة عندما ننظر إلى أداء الاستثمارات السعودية الخارجية خلال العقدين الماضيين: 1

1. بلغت الاستثمارات السعودية الخارجية أفضل حالاتها خلال 1988-1990عندما احتل الاقتصاد السعودي المرتبة 26 من بين 128 دولة وسجل المؤشر معدل 0.532.
2. واجهت الاستثمارات السعودية الخارجية أصعب تحدياتها خلال 2001-2003عندما احتل الاقتصاد السعودي المرتبة 107 من بين 128 دولة وسجل المؤشر معدل 0.005.
3. لم يتعدّ مؤشر الاستثمارات السعودية الخارجية الرقم واحد منذ نشأة المؤشر وحتى اليوم.
4. اتسمت الاستثمارات السعودية الخارجية بالنمو والاستدامة منذ 2002 وحتى اليوم عندما تقدمت من المرتبة 107 خلال 2001-2003 إلى المرتبة 65 خلال 2003-2005، وسجل المؤشر معدل 0.147.
5. سجلت الاستثمارات السعودية الخارجية أداء سلبيا خلال 1989-1992 عندما انخفض المؤشر دون الصفر عند معدل 0.192- واحتل الاقتصاد السعودي المرتبة 105.

الاستثمارات السعودية الخارجية التي أوردها تقرير "الأونكتاد" هي بكل المعايير القياسية متواضعة مقارنة بحجم منظومة الاقتصاد السعودي. حيث ذكر التقرير استثمارات "أرامكو السعودية" في الصين والهند، واستثمارات "سابك" في أوروبا. كما ذكر التقرير على عجالة استثمارات كل من "المملكة القابضة" في سلسلة فنادق ومنتجعات موفنبك وفيرمون، و"سعودي أوجيه "في قطاع الاتصالات التركي. لم يذكر التقرير بطبيعة الحال استثمارات" الراجحي" في القطاع المصرفي الماليزي، عطفا على استثناء المؤسسات المالية والمصرفية من التقرير. كما لم يذكر التقرير استثمارات "الاتصالات السعودية" في مصر، عطفا على عدم محالفة الحظ للمرة الثانية على التوالي بعد تونس.

1 - محمد بن ناصر الجديد، جريدة (الاقتصادية) السعودية.

الإعانات الحكومية: تهدف الإعانات الحكومية في المملكة العربية السعودية إلى تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية متوازنة وتوفير الخدمات التعليمية والصحية المجانية وتأمين المرافق العامة الحيوية بتكاليف رمزية وبما يسهم في رفع مستويات المعيشة، ومثال ذلك توفير الكهرباء للمشروعات الإنتاجية والخدمية بتكاليف ملائمة تسهم في تحفيز نشاطها وتشجعها على النمو وتزيد من قدرتها التنافسية لتعزيز توجهات التنمية ومساندة أهدافها الرئيسة في الأجل الطويل. وتعد الإعانات الحكومية أداة مهمة لمساندة النشاط الخاص في بعض القطاعات لتحقيق أهداف تنموية محددة، ويوضح ذلك المجالات التي تشملها الإعانات الحكومية والمتضمنة الإعانات المقدمة للمزارعين وإعانات الإنتاج المحلي للقمح والشعير، والضمان الاجتماعي، والإعانات الممنوحة لمرافق الكهرباء، وكذلك المدفوعات لجهات أخرى ذات الصلة بالرعاية الاجتماعية وأندية الشباب، والنقل الجماعي.

وقد حققت سياسات الإعانات الحكومية نتائج تنموية مهمة وبخاصة في نطاق التنمية الزراعية حيث حققت للمملكة الاكتفاء الذاتي من سلعة إستراتيجية هامة هي القمح، كما ضمنت امتداد مظلة الضمان الاجتماعي إلى جميع الفئات التي تحتاج إليها، بالإضافة إلى توفير الخدمات العامة اللازمة للرعاية الاجتماعية وأندية الشباب والنقل الجماعي، ويأتي ذلك إضافة إلى ما توفره الموازنة العامة والخطة من احتياجات المواطنين من خدمات الصحة والتعليم للمواطنين، وكذلك متطلبات المرافق والبنية الأساسية والخدمات العامة الرئيسة للإسهام في تحسين مستوى المعيشة للمواطنين.

خطط التنمية الخمسية والتقويم الهجري وما يعادله من التقويم الميلادي

وفقاً لقرار مجلس الوزراء المتوج بالمرسوم الملكي رقم (م/6) وتاريخ 12/4/1407هـ، فقد تم اعتماد اليوم العاشر من الجدي من كل عام، المو افق الحادي والثلاثين من ديسمبر بداية للسنة المالية في المملكة وذلك منذ العام المالي 1407/1408هـ

خطة التنمية الأولى	1390 - 1395 هـ (1970 - 1974)
خطة التنمية الثانية	1395 - 1400 هـ (1975 - 1979)
خطة التنمية الثالثة	1400 - 1405 هـ (1980 - 1984)
خطة التنمية الرابعة	1405 - 1410 هـ (1985 - 1989)
خطة التنمية الخامسة	1410 - 1415 هـ (1990 - 1994)
خطة التنمية السادسة	1415 - 1420 هـ (1995 - 1999)
خطة التنمية السابعة	1420 - 1425 هـ (2000 - 2004)
خطة التنمية الثامنة	1425 - 1430 هـ (2005 - 2009)

التقويم الهجري وما يعادله من التقويم الميلادي

السنة المالية	التقويم الميلادي
89/1390	1969
94/1395	1974
95/1396	1975
96/1397	1976
97/1398	1977
98/1399	1978
99/1400	1979
00/1401	1980
01/1402	1981

1982	02/1403
1983	03/1404
1984	04/1405
1985	05/1406
1986	06/1407
1987	07/1408
1988	08/1409
1989	09/1410
1990	10/1411
1991	11/1412
1992	12/1413
1993	13/1414
1994	14/1415
1995	15/1416
1996	16/1417
1997	17/1418
1998	18/1419
1999	19/1420
2000	20/1421
2001	21/1422
2002	22/1423
2003	23/1424
2004	24/1425
2005	25/1426
2006	26/1427

جدول رقم (6) المملكة العربية السعودية إحصائيات أساسية

البيان	25/1426هـ 2005	26/1427هـ 2006
المساحة كلم مربع	2000000	2000000
إجمالي عدد السكان (مليون)*	23.12	23.68
معدل نمو السكان (السعوديون) (%)	2.5	2.5
العمر المتوقع عند الولادة (ذكور و اناث)	74.3	74.3
الناتج المحلي الإجمالي الإسمي (بليون ريال)	1182.50	1307.50
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:		
(بالأسعار الجارية بالريال السعودي)	51147	55216
(بالأسعار الجارية بالدولار الأمريكي)	13639	14724
معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي (%)	6.1	4.3
معدل التضخم (الرقم القياسي لأسعار المستهلكين) (%	1.50	2.50
الصادرات السلعية - فوب (بليون ريال)	675.3	784.5
الواردات السلعية - فوب (بليون ريال)	204.4	227.5
الحساب الجاري لميزان المدفوعات (كنسبة		
من الناتج المحلي الإجمالي) (%)	28.5	27.4
أسعار الصرف (ريال سعودي / دولار أمريكي)	3.75	3.75

المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات

التقديرات مبنية على نتائج التعداد العام للسكان والمساكن 1425هـ (2004).

6 - مخاوف الإمدادات تدعم النفط وقلق الحروب التجارية يحد من المكاسب

استهلاك الصين من الخام سيرتفع 1.1 في المئة عام 2025

اندبندنت عربية ووكالات، الثلاثاء 1 أبريل 2025 16:56

سجلت عقود الخامين عند التسوية أمس الإثنين أعلى مستوى في 5 أسابيع (اندبندنت عربية)

ملخص

توقع 5 محللين استطلعت "رويترز" آراءهم أن يهبط متوسط مخزونات الخام الأميركية بمقدار 2.1 مليون برميل تقريباً في الأسبوع المنتهي في 28 مارس الماضي

ارتفعت أسعار النفط، اليوم الثلاثاء، بعد تهديدات من الرئيس الأميركي دونالد ترمب بفرض رسوم جمركية ثانوية على الخام الروسي وبمهاجمة إيران لكن المخاوف من تأثير الحرب التجارية على النمو الاقتصادي العالمي حدت من المكاسب.

وزادت العقود الآجلة لخام "برنت" 21 سنتاً أو 0.3 في المئة إلى 74.98 دولار للبرميل، وصعدت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأميركي 22 سنتاً أو 0.3 في المئة إلى 71.70 دولار للبرميل.

وسجلت عقود الخامين عند التسوية، أمس الإثنين، أعلى مستوى في خمسة أسابيع.

وقال محلل السوق في "آي جي" يبب جون رونج، "عوامل الخطر على المدى القريب تدفع النفط صوب الارتفاع مع تهديدات الولايات المتحدة بتعريفات جمركية ثانوية على النفط الروسي والإيراني أدت إلى استعداد المتعاملين في السوق لأخطار تقلص الإمدادات".

لكنه أضاف، أن العوامل الأوسع نطاقاً لا تزال تتمحور حول مخاوف تتعلق بتبعات الرسوم الجمركية المرتقبة على الطلب العالمي على الخام إضافة إلى زيادة الإمدادات من "أوبك+" والولايات المتحدة.

وتوقع استطلاع رأي أجرته "رويترز" وشمل 49 من محللي الاقتصاد والمحللين في مارس (آذار) أن أسعار النفط ستظل تحت ضغوط هذا العام بسبب الرسوم الجمركية الأميركية والتباطؤ الاقتصادي في الهند والصين في وقت تزيد فيه "أوبك+" الإمدادات.

وترقب الأسواق حالياً صدور بيانات المخزونات الأسبوعية من معهد البترول الأميركي، في وقت لاحق اليوم الثلاثاء، قبل صدور إحصاءات رسمية من إدارة معلومات الطاقة، غداً الأربعاء.

وتوقع خمسة محللين استطلعت "رويترز" آراءهم أن يهبط متوسط مخزونات الخام الأميركية بمقدار 2.1 مليون برميل تقريباً في الأسبوع المنتهي في 28 مارس الماضي.

استهلاك الصين سيرتفع

توقع معهد أبحاث تابع لمؤسسة البترول الوطنية الصينية، اليوم، ارتفاع استهلاك الصين من النفط 1.1 في المئة خلال العام الحالي ليصل إلى 765 مليون طن، في ظل نمو اقتصادي أفضل من المتوقع وزيادة الطلب على البتروكيماويات.

وقال نائب رئيس معهد أبحاث الاقتصاد والتكنولوجيا التابع لمؤسسة البترول الوطنية الصينية، وو مويوان، إن الطلب على النفط من قطاع البتروكيماويات لا يزال أمامه مجال للنمو إذ لا يتجاوز استهلاك الفرد من البلاستيك في الصين نحو 60 في المئة من الاستهلاك في الدول المتقدمة.

وأضاف، أن صناعة السيارات الكهربائية المزدهرة في الصين ستعزز أيضاً استهلاك البلاستيك الذي يستخدم بكثافة في تلك المركبات مقارنة بالتقليدية.

ومع ذلك أشار إلى أن الطلب على الوقود في قطاع التنقل بلغ ذروته.

وأوضح في عرض تقديمي أن مصادر الطاقة البديلة ستنمو في الأمد المتوسط بوتيرة أسرع من المتوقع سابقاً مع ارتفاع معدل حيازة السيارات الكهربائية والشاحنات التي تعمل بالغاز الطبيعي المسال من أقل من 10 في المئة حالياً إلى أكثر من 30 في المئة و15 في المئة على الترتيب بحلول 2030.

وتوقع المعهد أيضاً انخفاض سعر خام "برنت" إلى نطاق يراوح ما بين 65 و75 دولاراً للبرميل خلال العام الحالي من متوسط بلغ 79 دولاراً في 2024، وذلك في ظل تباطؤ اقتصادي عالمي.

وذكر أن التقديرات الأساسية تشير إلى أن سعر خام "برنت" سيراوح ما بين 60 و70 دولاراً للبرميل خلال الفترة من 2026 إلى 2030.

ومع ذلك قد تتلقى الأسعار دعماً من سياسات الرئيس الأميركي دونالد ترمب التي يمكن أن تتسبب في تقليص المعروض العالمي.

وقال وو "عامل سياسات ترمب سيشكل أهم أسباب عدم اليقين في سوق النفط"، مشيراً إلى تشديد العقوبات الأميركية على إيران وتهديد ترمب بفرض رسوم جمركية بنسبة 25 في المئة على الدول التي تشتري الخام من فنزويلا وروسيا.

قرار روسي يقلص صادرات كازاخستان

أمرت روسيا محطة بميناء على البحر الأسود تتولى إدارة صادرات نفط كازاخستاني تضخها شركتا "شيفرون" و"إكسون" موبيل الأميركيتان بإغلاق اثنين من أرصفتها الثلاثة وسط خلاف بين كازاخستان و"أوبك+" حول الإنتاج الزائد عن الحصة المتفق عليها.

وقالت الشركة المشغلة لتحالف خط أنابيب بحر قزوين الذي يصدر ما يعادل نحو واحد في المئة من إمدادات النفط العالمية عبر المحطة الروسية، مساء أمس الإثنين، إن اثنين من الأرصفة الثلاثة توقفا بعد تفتيش مفاجئ أجرته هيئة تنظيم النقل الروسية.

وقالت مصادر تجارية لوكالة "رويترز"، إن تقليص طاقة المحطة قد يخفض صادرات تحالف خط أنابيب بحر قزوين بأكثر من النصف إذا استمر لأكثر من أسبوع.

تهديدات ترمب

وتأتي الخطوة بعد ساعات من تصريح الرئيس الأميركي دونالد ترمب بأنه غير راض عن روسيا وعن وتيرة التقدم في محادثات السلام مع أوكرانيا وتهديده بفرض رسوم جمركية ثانوية على مشتري النفط الروسي.

وتجاوزت كازاخستان على نحو متكرر حصتها الإنتاجية المتفق عليها في تحالف "أوبك+" الذي يضم منظمة البلدان المصدرة للبترول "أوبك" وحلفاء من بينهم روسيا.

وتواجه كازاخستان صعوبة في إقناع الشركات المشغلة لأكبر حقولها النفطية بخفض الإنتاج، إذ أنفقت تلك الشركات مليارات الدولارات لزيادة طاقتها الإنتاجية.

واستقال وزير الطاقة الكازاخستاني الشهر الماضي بعد مناقشات شاقة حول امتثال البلاد لحصة الإنتاج المتفق عليها في "أوبك+".

وذكرت الشركة المشغلة لتحالف خط أنابيب بحر قزوين أن الإغلاق جاء عقب تفتيش أجرته هيئة تنظيم النقل الروسية وخلص إلى وجود "انتهاكات" يتعين التعامل معها.

ولم تحدد الشركة تلك الانتهاكات كما لم تذكر الفترة الزمنية المتوقعة لتوقف العمل.

تسرب نفطي

وأوضحت أن التفتيش جاء بسبب تسرب منتج نفطي عقب غرق ناقلة روسية في مضيق كيرتش في ديسمبر (كانون الأول) الماضي.

ولم ترد شركة "تنجيزشيفرويل"، التابعة لشركة "شيفرون" والمشغلة لحقل تنجيز النفطي العملاق في كازاخستان، على طلب للتعليق بعد.

كما لم ترد وزارة الطاقة الكازاخستانية على طلب للتعليق بعد.

وقالت ثلاثة مصادر في قطاع النفط لوكالة "رويترز"، اليوم، إن كازاخستان ستضطر إلى خفض إنتاجها غير المسبوق من الخام خلال أيام بسبب انخفاض الكميات المتدفقة عبر خط أنابيب بحر قزوين.

وأوضح مصدر آخر أن أعمال الإصلاح في المحطة ستستغرق أكثر من شهر.

وقال أحد المتعاملين، إنه لم ترد حتى الآن أي معلومات عن خفوض مرتقبة في إنتاج كازاخستان.

عمليات التحميل

وأضاف، "عمليات التحميل لا تزال جارية في أحد الأرصفة، وهناك سعة تخزينية في الميناء تكفي لخمسة أيام. إذا لم يجر التوصل إلى حل في غضون خمسة أيام فستكون هناك حاجة إلى خفض الإنتاج".

وذكرت "رويترز" أن خط الأنابيب كان من المقرر أن يصدر 1.7 مليون برميل يومياً، أو ما يعادل نحو 6.5 مليون طن، في أبريل (نيسان) الجاري.

وتجاوزت صادرات الخط 63 مليون طن (1.4 مليون برميل يومياً) خلال العام الماضي.

وتتوزع ملكية خط الأنابيب بين "ترانسنفت" الروسية بحصة تبلغ 24 في المئة و"كازموناي غاس" الكازاخستانية 19 في المئة، كما تملك "شيفرون" و"إكسون موبيل" الأميركيتان العملاقتان حصصاً فيه أيضاً.

https://www.independentarabia.com/node/620821/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AA%D8%B1%D9%88%D9%84-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%A7%D8%B2/%D9%85%D8%AE%D8%A7%D9%88%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%85%D8%AF%D8%A7%D8%AF%D8%A7%D8%AA-%D8%AA%D8%AF%D8%B9%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D8%B7-%D9%88%D9%82%D9%84%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D9%88%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D9%8A%D8%AD%D8%AF-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%83%D8%A7%D8%B3%D8%A8

7 - اقتصاد السعودية: أجندة تواجه التحديات في 2025

التحول الهيكلي يسهم في تعزيز الاستدامة على رغم تحديات تراجع الاستثمار الأجنبي للعام الثالث على التوالي

غالب درويش صحافي gdarwish1@، الاثنين 28 أبريل 2025 18:47

ارتفعت نسبة تملك الأسر السعودية للمساكن إلى 65.4 في المئة بدعم برامج الإسكان (اندبندنت عربية)

ملخص

أشادت مؤسسات مالية دولية كبرى مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بالتقدم الذي أحرزته "رؤية 2030" في تنويع الاقتصاد وتعزيز الاستدامة

في وقت تسعى السعودية إلى تعزيز اقتصادها المحلي عبر أجندة منوعة، إلا أن تشابك الطموحات مع الإرادة، قد يصطدم بتحديات حقيقية، فيما الرياض تقود هيكلة الاقتصاد لمرحلة غير مسبوقة عبر "رؤية 2030" منذ انطلاقها قبل تسعة أعوام.

تبقى هناك عقبات تلامس الأجندة، ولعل أبرز هذه التحديات ما أوردته وكالة "بلومبيرغ" اليوم من تراجع في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلاد للعام الثالث على التوالي عام 2024، في إشارة إلى أن الرياض لا تزال تواجه تحديات في جذب المستثمرين الأجانب.

وبحسب الوكالة، انخفض الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل بنسبة 19 في المئة على أساس سنوي ليصل إلى 20.7 مليار دولار، وهو أدنى مستوى منذ عام 2020، وفقاً لتقرير حكومي سنوي يرصد التقدم المحرز في جهود الرياض لتنويع اقتصادها.

وتعني البيانات الأولية لعام 2024 أن البلاد تسعى إلى تحقيق هدفها السنوي البالغ 29 مليار دولار.

إنخفاض السيولة

وتشير الوكالة إلى أن الرياض حققت أهدافها في الأعوام الثلاثة السابقة، مع إقرارها بأن انخفاض السيولة العالمية وتشديد الأوضاع النقدية أسهما في التباطؤ.

وتشير الوكالة إلى أن السعودية تسعى إلى جذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة لدفع عجلة النمو في قطاعات مختلفة، وتأمل أن ترتفع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بنحو خمسة أضعاف لتتجاوز 100 مليار دولار سنوياً بحلول عام 2030.

ويقول محللون إن الحاجة إلى مزيد من التمويل قد تصبح أكثر إلحاحاً إذا ظلت أسعار النفط العالمية منخفضة، مما قد يؤدي إلى تعميق عجز الميزانية الحكومية وإجراء تخفيضات في الإنفاق، وتؤكد السعودية أنها مستعدة لقبول عجز مالي أعمق ما دام يخدم أولويات الاستثمار في برنامج التنويع الاقتصادي المعروف باسم "رؤية 2030".

ومن المقرر أن تدخل أجندة التحول هذه مرحلتها النهائية في عام 2026، إذ سيُركز بصورة كبرى على استقطاب استثمارات القطاع الخاص بهدف تقليل الاعتماد على الدعم الحكومي، بحسب تقرير "رؤية 2030".

وبعد مرور تسعة أعوام على إطلاق الخطة تحقق بعض الأهداف قبل موعدها المحدد، بما في ذلك خفض معدلات البطالة، وزيادة مشاركة المرأة في سوق العمل، ورفع نسبة تملك المواطنين المساكن، بينما لا تزال أهداف أخرى، مثل تعزيز الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، دون المستوى المأمول، لكنها تحقق تقدماً ملحوظاً.

وارتفعت الأصول تحت الإدارة لدى صندوق الاستثمارات العامة، المسؤول عن قيادة تنفيذ "رؤية 2030"، إلى نحو 940 مليار دولار في عام 2024، وتستهدف السعودية رفع الأصول إلى 2.67 تريليون دولار بحلول مطلع العقد المقبل.

عمق التحول

وأخيراً كشف التقرير السنوي لـ"رؤية 2030" عن إنجازات ملموسة تعكس عمق التحول في البلاد، إذ انخفض معدل البطالة إلى سبعة في المئة، محققاً الهدف المستهدف لعام 2030 مبكراً، فيما بلغت مساهمة القطاعات غير النفطية 50 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي.

وارتفعت نسبة تملك الأسر السعودية للمساكن إلى 65.4 في المئة بدعم برامج الإسكان، بينما شهدت المملكة تأسيس 571 شركة عالمية لمراكزها الإقليمية، كما نما عدد المعتمرين إلى 13.56 مليون معتمر عام 2023، وتقدمت الحكومة الرقمية إلى المرتبة السادسة عالمياً في مؤشر الأمم المتحدة، مما يؤكد أن البلاد لا تكتفي بتحقيق أهدافها، بل تتجاوزها، ويعزز التفاؤل بمستقبل الرؤية.

وأظهر التقرير أن 93 في المئة من المؤشرات حققت مستهدفاتها أو قاربت تحقيقها بنسبة تراوحت ما بين 85 في المئة و99 في المئة.

وتشهد الرياض في بنيتها الاقتصادية والاجتماعية، بفضل "رؤية 2030" التي أعادت رسم أولويات التنمية ووضعت مساراً جديداً للنمو المستدام، مدعوماً بإرادة سياسية قوية وتخطيط استراتيجي محكم.

وتشير الأرقام إلى أن مؤشر مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي تجاوز مستهدفه لعام 2024، ليصل إلى 47 في المئة مقارنة بالمستهدف البالغ 46 في المئة، مما يدل على الفرص المشاركة في الاقتصاد المحلي.

تقييم عالمي لنجاح الرؤية

وأشادت مؤسسات مالية دولية كبرى مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بالتقدم الذي أحرزته "رؤية 2030" في تنويع الاقتصاد وتعزيز الاستدامة. وأشار تقرير لصندوق النقد إلى أن الإصلاحات قلصت الاعتماد على النفط، مع توقعات بنمو القطاعات غير النفطية بنسبة 5.9 في المئة عام 2025.

وأكد البنك الدولي أن تحسين بيئة الأعمال وجذب الاستثمارات الأجنبية عززا التنافسية عالمياً، لكنه حذر من تحديات مثل تقلبات أسعار الطاقة وضرورة تسريع الإصلاحات الهيكلية لضمان استمرار الزخم.

تحول يلمسه كل مواطن

من جانبه قال المتخصص في الاقتصاد الدولي والتخطيط الاستراتيجي علي الحازمي إن ما تحقق يمثل نقلة نوعية غير مسبوقة في جودة الحياة لكل من المواطن والمقيم، مشيراً إلى أن التطور لم يقتصر على الأرقام فقط بل شمل مختلف مناحي الحياة.

وأوضح أن البلاد شهدت تقدماً في البنية التحتية والخدمات اللوجستية والقطاع الرياضي والمسارات الترفيهية والسياحية، مما أحدث فرقاً حقيقياً شعر به الجميع.

وأضاف أن صندوق الاستثمارات العامة أصبح قوة اقتصادية كبرى بأصول تقارب 925 مليار دولار، كما تضاعف عدد المصانع ليبلغ أكثر من 12 ألف مصنع، بينما ارتفعت الاستثمارات الصناعية من 900 مليون دولار إلى نحو 26 مليار دولار.

ولفت الحازمي إلى أن التطور شمل الحكومة الرقمية التي حققت قفزة نوعية بوصولها إلى المرتبة السادسة عالمياً ضمن مؤشر الأمم المتحدة، كما شهد القطاع الصناعي قفزات كبيرة، إذ ارتفع عدد المصانع من 7200 إلى أكثر من 12 ألف مصنع، بنسبة نمو تجاوزت 66 في المئة.

وأردف أن الإنجازات تحققت على رغم التحديات العالمية الكبرى مثل معدلات التضخم المرتفعة وأسعار الفائدة والحروب التجارية والجمركية والتباطؤ الاقتصادي في الدول الكبرى. وأضاف أن البلاد على رغم هذه الأخطار المنتظمة الخارجة عن إرادتها، واصلت توسعها الاقتصادي بثبات، متعاملة مع هذه التحديات باحترافية ومضت قدماً في تنفيذ مشاريعها الاستراتيجية وحققت إنجازات تترجم الطموحات إلى واقع ملموس وسط بيئة اقتصادية عالمية مليئة بالتقلبات.

تنويع الاقتصاد وتمكين المجتمع

إلى ذلك أوضح المستشار الاقتصادي محمد الشميمري أن "رؤية 2030" أطلقت تحولات هيكلية غير مسبوقة في الاقتصاد والمجتمع بحلول عام 2025، وأضاف أن تنويع الاقتصاد عبر السياحة والترفيه والطاقة المتجددة قلص الاعتماد على النفط مع مساهمة القطاعات غير النفطية بنحو 50 في المئة من الناتج المحلي.

وأشار إلى أن مشاريع مثل "نيوم" و"القدية" عززت جاذبية البلاد للاستثمارات الأجنبية، لافتاً إلى أن تمكين المرأة وتحسين جودة الحياة عبر برامج مثل "سكني" و"موسم الرياض" عكسا نهضة اجتماعية شاملة.

وأضاف أن التحول الرقمي والبنية التحتية التقنية يدعمان الاستدامة، وختم بالقول إن التحديات، كالبطالة والمنافسة الإقليمية، تتطلب تسريع الإصلاحات لضمان استمرار الزخم.

الاقتصاد الرقمي في صدارة الأولويات

من جهته قال الخبير في الاقتصاد الأخضر والبيئة محمد كرم إن المرحلة المقبلة ستتطلب من السعودية التركيز على الابتكار التكنولوجي والاقتصاد الرقمي، وأكد أن التحول الاقتصادي المثير للإعجاب يحتاج إلى دعم متواصل عبر تطوير أنظمة التعليم وزيادة الاستثمار في البحث العلمي والتقنيات الحديثة.

وأضاف أن البلاد نجحت في استقطاب شركات تكنولوجية عالمية مثل "أمازون" و"مايكروسوفت" لإنشاء مراكز بيانات متقدمة، مما يعزز استدامة الاقتصاد الرقمي.

وأشار إلى أن برامج مثل "مبادرة السعودية الخضراء" وتطوير الذكاء الاصطناعي ستعزز مكانة البلاد كمركز للابتكار، لافتاً إلى ضرورة تعزيز التعاون مع مراكز الابتكار العالمية وتحفيز ريادة الأعمال الوطنية لضمان استمرارية النجاح، وأكد أن الاستثمار في الشباب والتكنولوجيا سيظل مفتاحاً لتحقيق أهداف الرؤية.

إعادة صياغة المجتمع السعودي

وقال المستشار المالي محمود عطا إن "رؤية 2030" لم تكُن مجرد مشروع اقتصادي، بل إنها مشروع حضاري يعيد تشكيل ملامح المجتمع السعودي، مضيفاً أن برامج جودة

الحياة، من تطوير الأحياء السكنية إلى تعزيز الفضاءات العامة وتمكين المرأة والشباب، غيرت الإطار الاجتماعي العام.

وأشار إلى أن مبادرات مثل "سكني" وزيادة نسبة تملك المساكن، إلى جانب الطموحات البيئية كزراعة 10 مليارات شجرة، تعكس رؤية متكاملة للتنمية المستدامة.

السعودية محور التجارة والاستثمار

ولفت مستشار الاستثمار محمد مهدي عبدالنبي إلى أن "رؤية 2030" تسعى إلى ترسيخ مكانة البلاد كمركز اقتصادي عالمي، وقال إن تنفيذ مشاريع استراتيجية مثل "نيوم" و"البحر الأحمر" يؤكد طموح البلاد لتصبح محوراً إقليمياً للتجارة والسياحة.

https://www.independentarabia.com/node/622644/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D9%88%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D8%A3%D8%AC%D9%86%D8%AF%D8%A9-%D8%AA%D9%88%D8%A7%D8%AC%D9%87-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D9%81%D9%8A-2025

8 - تحديات رؤية السعودية ومؤشراتها في العام التاسع

عضو مجلس شورى وخبير اقتصادي رأى أن تصميم الخطة باكراً جنب البلاد أزمات اقتصادية كبرى

اندبندنت عربية، السبت 26 أبريل 2025 19:57

التحديات الجيوسياسية ضغطت على مستهدفات الرؤية رغم أدائها المتسارع (اندبندنت عربية)

قال عضو مجلس الشورى، الخبير الاقتصادي محمد آل عباس، إن السعودية دخلت المرحلة الأخيرة من تنفيذ "رؤية 2030" بعد نحو 10 أعوام من انطلاقها، مؤكداً أن الرؤية التي بدأت بتخطيط وقيادة ولي العهد، الأمير محمد بن سلمان، أحدثت تحولاً عميقاً في الثقافة الاقتصادية والإدارية السعودية.

وأوضح آل عباس في تسجيل صوتي لـ"اندبندنت عربية" أن التخطيط الإستراتيجي البعيد المدى لم يكن متجذراً بعمق في التجربة السعودية قبل الرؤية، إذ كانت الخطط تركز غالباً على الأهداف المتوسطة أو القصيرة الأجل، على رغم بعض تجارب التخطيط التنموي منذ سبعينيات القرن الماضي، وأشار إلى أن الرؤية فرضت مستوى جديداً من التزام التخطيط الطويل الأمد، لم تعهده السعودية في السابق بهذا الاتساع والعمق.

وأضاف أن برامج ومشاريع الرؤية، مثل "القدية" و"نيوم" و"البحر الأحمر" و"العلا" و"تروجينا" وغيرها، أعادت رسم الخريطة الاقتصادية عبر تحفيز قطاعات جديدة مثل السياحة والصناعة والطاقة المتجددة، كذلك فإن مبادرات أخرى مثل "الرياض آرت" و"بوابة الدرعية" و"ذا لاين" و"مدينة محمد بن سلمان غير الربحية"، شكلت محركات حيوية لتحسين جودة الحياة في المملكة.

وفي استعراضه المؤشرات الحالية، أشار آل عباس إلى أن عدد زوار الحرمين الشريفين تجاوز 13 مليون زائر، وبلغت نسبة تملك الأسر السعودية السكن أكثر من 63 في المئة، وارتفع متوسط العمر المتوقع إلى 78 سنة، كذلك زادت نسبة ممارسي الرياضة إلى أكثر من 62 في المئة، واقترب الناتج المحلي غير النفطي من حاجز التريليوني ريال، بينما تجاوزت حصة المحتوى المحلي غير النفطي 55 في المئة.

وبيّن أن إنهاء برنامج الاستدامة المالية كأحد برامج تحقيق الرؤية يأتي انعكاساً لتمكن السياسات المالية من تحقيق أهدافها، مما أسس لقاعدة صلبة لاستدامة التقدم الاقتصادي في المستقبل.

واعتبر أن الرؤية - بعد عون الله - كانت عاملاً حاسماً في حماية الاقتصاد السعودي من أزمات عالمية متتالية، مثل أزمة التضخم وارتفاع أسعار الفائدة وتعطل سلاسل الإمداد بعد جائحة كورونا، مؤكداً أن استمرار الاستقرار في ظل بيئة جيوسياسية مضطربة يعد من أبرز إنجازات المرحلة.

وتستعد "رؤية السعودية 2030" لدخول مرحلتها الثالثة والأخيرة مع نهاية العام الحالي، وسط تحديات دولية متصاعدة، أبرزها تصاعد الحرب التجارية وتأثيراتها في الاقتصاد العالمي، مما يضفي بُعداً إضافياً على تقرير الرؤية لعام 2024.

ويأتي هذا التقرير بعد أن تمكنت السعودية من تجاوز تداعيات جائحة كورونا وتقلبات أسعار النفط بأقل الأضرار، مما يعكس مرونة الرؤية في التعامل مع المتغيرات العالمية.

وتزامناً مع الذكرى السنوية الثامنة لإطلاق الرؤية في الـ25 من أبريل (نيسان) 2016 بقيادة ولي العهد، الأمير محمد بن سلمان، شهد تقرير هذا العام تطوراً بارزاً بإدراج 14 إستراتيجية وطنية جديدة تهدف إلى ضخ مئات المليارات في الاقتصاد الوطني.

وأظهر التقرير أن 93 في المئة من مؤشرات الأداء للرؤية والبرامج الوطنية قد تحققت أو قاربت على تحقيق أهدافها لعام 2024، فيما اكتملت 85 في المئة من مبادرات الرؤية البالغ عددها 1502.

وفي مقدم التقرير، وصف خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز الرؤية بأنها جعلت من المملكة نموذجاً عالمياً في التحولات التنموية، مؤكداً استمرار مسيرة البناء نحو تحقيق تنمية مستدامة للأجيال القادمة.

https://www.independentarabia.com/node/622548/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D9%88%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9/%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%B1%D8%A4%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D9%85%D8%A4%D8%B4%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%87%D8%A7-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%A7%D8%B3%D8%B9

9 - ماذا تحقق من رؤية 2030؟

كشف تقرير عام 2022 عن تحقيق إنجازات في عدد من المحاور الرئيسة

منى المنجومي صحافية @munaalmanjoomi، الجمعة 28 أبريل 2023 17:34

حققت السعودية خلال عام 2022 نتائج قياسية في ما يتعلق بالنمو الاقتصادي الذي تجاوز توقعات صندوق النقد الدولي ليكون الأعلى نمواً في العالم (أ ف ب)

ملخص

انخفض معدل البطالة في السعودية من 12 في المئة إلى ثمانية في المئة وارتفع معدل مشاركة المرأة في سوق العمل من 22.8 في المئة إلى 34.5 في المئة

munaalmanjoomi@

في أبريل (نيسان) من عام 2016 أعلنت السعودية عن "رؤية 2030" التي تهدف إلى نقل البلاد إلى حقبة ما بعد النفط، من خلال العمل على تعدد مصادر دخلها الوطني، وبناء على ذلك التوجه وضعت برامج عدة تندرج كلها تحت ثلاثة محاور رئيسة، وهي مجتمع حيوي واقتصاد مزدهر ووطن طموح.

وبعد الانتهاء من المرحلة الأولى التي تم تحديد مدتها الزمنية بخمس سنوات استهدفت من خلالها العمل على إصلاحات أساسية عدة، مما أسهم في تحقيق نتائج ملموسة في مرحلتها الثانية الحالية، والتي تستهدف هي الأخرى العمل على توسيع مشاركة القطاع الخاص في قيادة التحول والدفع به، مع تمكين قطاعات جديدة وخلق فرص جاذبة للاستثمار تمهيداً لمزيد من الإنجازات في المرحلة الثالثة المقبلة التي تهدف إلى تعزيز المكتسبات الوطنية واستكمالها وتعميق أثر ما تم إنجازه.

نصف المشوار

وفي الوقت الذي عملت البلاد على زيادة إشراك القطاع الخاص في رحلة التحول الوطني لخلق اقتصاد مزدهر وأكثر تنوعاً واستدامة، شهد العام الماضي 2022 إنجازات غير مسبوقة على الصعد كافة، مما ضاعف قوة البلاد الاستثمارية وأسس لقاعدة صلبة من الازدهار الاقتصادي والاجتماعي، إذ طورت البلاد قدراتها معتمدة على أبنائها الذين يمثلون أهم مواردها وأكثرها قيمة. كما شهد العام الماضي تحقيق الرياض معدلات قياسية في نمو الناتج المحلي الإجمالي، وقطعت شوطاً كبيراً في بناء نمط حياة صحي عزز جودة حياة المواطن، وعملت على تطوير البنية التحتية للمدن، وعززت مبادرات "الرؤية" في التوسع بمشروعات إنتاج الطاقة المتجددة بهدف خفض انبعاثات الكربون جهود البلاد في معالجة التحديات المناخية، وتمكين قطاع البحث والتطوير والابتكار والاستثمار فيه.

أبرز المؤشرات

وكشف تقرير "رؤية 2030" لعام 2022، الذي حصلت "اندبندنت عربية" على نسخة منه، عن أن البلاد حققت في محور مجتمع مزدهر "تعزيز القيم والهوية الوطنية"، واستطاعت البلاد أن تضاعف عدد المعتمرين من الخارج من 6.2 مليون معتمر عن خط الأساس (بداية الانطلاق) إلى 8.4 مليون معتمر حالياً، كما استطاعت رفع عدد المواقع الأثرية المدرجة لدى "اليونيسكو" من أربعة مواقع إلى ستة حالياً.

وفي الهدف الثاني، وهو تمكين حياة عامرة وصحية، استطاعت رفع نسب التجمعات السكانية بما فيها الطرفية المغطاة بالخدمة الصحية من 84 في المئة إلى 94 في المئة، كما استطاعت رفع معدل المستفيدين من الإعانات المالية القادرين على العمل والذين تمكنوا من الاستغناء عن الدعم من واحد في المئة إلى 32 في المئة.

تنمية وتنويع الاقتصاد

وفي محور اقتصاد مزدهر أيضاً، استطاعت البلاد في هدفها الأول المدرج تحت هذا المحور، والذي يتلخص في تنمية وتنويع الاقتصاد، رفع حصة الصادرات غير النفطية من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي من 18.7 في المئة إلى 25 في المئة، كما استطاعت رفع نسبة المحتوى المحلي في قطاع النفط والغاز من 37 في المئة إلى 59.5 في المئة، ورفع معدل قروض المنشآت الصغيرة والمتوسطة من قروض البنوك من اثنين في المئة إلى ثمانية في المئة، وتم رفع نسبة توطين الصناعات العسكرية من 7.7 في المئة إلى 12.6 في المئة.

وفي ما يخص سوق العمل في البلاد، انخفض معدل البطالة في السعودية من 12 في المئة إلى ثمانية في المئة، وارتفع معدل مشاركة المرأة في سوق العمل من 22.8 في المئة إلى 34.5 في المئة، وارتفعت كذلك نسب الملتحقين بوظائف من خريجي الجامعات خلال أول ستة أشهر من التخرج من 13.3 في المئة إلى 32 في المئة، وكذلك ارتفع عدد الملتحقين بسوق العمل من خريجي المعاهد التقنية والمهنية خلال الأشهر الستة الأولى من 13.9 في المئة إلى 42.43 في المئة، وشملت الإنجازات في سوق العمل رفع معدل العاملين من ذوي الإعاقة والقادرين على العمل من 7.7 في المئة إلى 12.3 في المئة.

تعزيز الحكومة الإلكترونية

ولم تتوقف إنجازات "رؤية 2030" على المحورين الأولين بل شهد كذلك المحور الثالث "وطن طموح" إنجازات، لعل من أبرزها تقدم ترتيب السعودية في مؤشر الأمم المتحدة لتطوير الحكومة الإلكترونية، والذي وصل اليوم إلى المرتبة 31 في حين كان في السابق في المرتبة 44، كما ارتفع عدد المتطوعين في البلاد، والذي بلغ 658 ألف متطوع، في حين كان في السابق 22.9 ألف متطوع، وارتفعت كذلك نسبة الشركات الكبرى التي تقدم برامج المسؤولية الاجتماعية من 30 في المئة إلى 60 في المئة حالياً.

الاقتصاد الأعلى

وفي السياق ذاته، كشف التقرير عن أن البلاد حققت خلال عام 2022 نتائج قياسية في ما يتعلق بالنمو الاقتصادي الذي تجاوز توقعات صندوق النقد الدولي ليكون الأعلى نمواً في العالم، ووفقاً لتقديرات هيئة الإحصاء العامة السعودية لعام 2022 فقد حقق الناتج المحلي الإجمالي نمواً بمعدل 8.7 في المئة مقارنة بالعام الذي سبقه 2021، في رقم يعتبر الأعلى نمواً بين "مجموعة العشرين" وهو الأعلى على المستوى الوطني منذ عام 2011، كما حقق الناتج المحلي نمواً بمعدل 27.6 في المئة مقارنة بالعام الذي سبقه، وارتفع نمو الأنشطة غير النفطية بنسبة 6.2 في المئة كما ارتفع معدل الصادرات غير النفطية بنسبة 37.7 في المئة.

تعليم دولي

ولا يقتصر التقدم في تحقيق أهداف "رؤية 2030" على الجانب الاقتصادي والثقافي وسوق العمل في البلاد، بل شهد التعليم تطوراً لافتاً، وتحققت إنجازات من أبرزها اعتماد مدينة ينبع الصناعية كمدينة تعليم دولية في عام 2022، وهي ثاني مدينة في السعودية بعد الجبيل الصناعية التي تم اعتمادها عام 2020، ضمن الشبكة العالمية لمدن التعليم، نتيجة لما حققته من جودة التعليم والتزامها إتاحة التعليم مدى الحياة للجميع وإدخالها كذلك سياسات تعزز التنمية الشاملة والمستدامة.

يذكر أن "رؤية 2030" وضعت عديداً من الأهداف حين انطلاقها عام 2016، من أهمها تحويل صندوق الاستثمارات العامة إلى صندوق سيادي بأصول تقدر قيمتها بتريليوني دولار إلى 2.5 تريليون دولار، ليصبح بذلك أضخم الصناديق السيادية عالمياً، وإطلاق عديد من المشاريع العملاقة التي تدرج تحت الصندوق من أبرزها مشروع مدينة

"نيوم" شمال البلاد، ومشروع البحر الأحمر و"روشن" والقدية والمربع وغيرها من المشاريع التنموية والتطويرية، والهادفة إلى رفع مكانة البلاد عالمياً وخلق فرص وظيفية جديدة وتحسن جودة الحياة وتنوع مصادر دخلها بعيداً من النفط.

المزيد عن :رؤية 2030الصناعات العسكريةمعدل البطالةالحكومة الإلكترونيةمشروع مدينة نيوم

https://www.independentarabia.com/node/445661/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D9%88%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9/%D9%85%D8%A7%D8%B0%D8%A7-%D8%AA%D8%AD%D9%82%D9%82-%D9%85%D9%86-%D8%B1%D8%A4%D9%8A%D8%A9-2030%D8%9F

10 - "ستاندرد أند بورز": تمويل رؤية 2030 سيعزز قطاع المال السعودي الإصلاح المستمر يعني مزيداً من إصدار السندات

أحمد مصطفى متخصص في الشؤون الدولية، الخميس 6 مايو 2021

توقعت مؤسسة "ستاندرد أند بورز" استمرار ربط الريال السعودي بالدولار الذي ترى أنه الخيار الأفضل للمملكة (أ ف ب)

من المتوقع أن تشهد السعودية مزيداً من إصدارات السندات في السنوات المقبلة مع تطور وتعميق قطاع الائتمان في المملكة كنتيجة لخطط رؤية 2030، بحسب ما خلص إليه تقرير من مؤسسة "ستاندرد أند بورز" للتصنيف الائتماني.

واعتبر التقرير أن استمرار تطوير السعودية لأسواق الأسهم والسندات من شأنه أن يزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المملكة، وسيعني ذلك مزيداً من إصدار السندات لتمويل مشروعات رؤية 2030، التي قدر تقرير "ستاندرد أند بورز" حجمه بما يصل إلى 3.2 تريليون دولار (12 تريليون ريال سعودي) في السنوات الـ 10 المقبلة.

وتوقعت مؤسسة "ستاندرد أند بورز" استمرار ربط الريال السعودي بالدولار، الذي ترى أنه الخيار الأفضل للمملكة، ومع توقع أن تكون السندات الدولارية الأغلب في

سوق الائتمان السعودي، إلا أنه مع تطور أسواق المال السعودية سيزيد حجم إصدار السندات بالريال السعودي. واعتبر التقرير ذلك مشجعاً على جذب المستثمرين مع الخارج بخاصة من يبحثون على عائد أعلى في مناخ من أسعار الفائدة المنخفضة، ومع ذلك ستظل البنوك الممولة الرئيسة للارتفاع في سوق الائتمان.

وأضاف تقرير "ستاندرد أند بورز"، "من شأن تعزيز وتطوير أسواق المال المحلية أن يزيد من معدلات الشفافية ويعمق ممارسات الحوكمة في المملكة العربية السعودية في السنوات المقبلة".

تطور أسواق المال

ويستعرض التقرير التطور الذي شهدته أسواق المال المحلية في العقد الماضي، والدور الذي لعبته هيئة سوق المال باتخاذها إجراءات لتعميق سوق الأسهم والسندات وجذب المستثمرين الأجانب، وضرب أمثلة كمبادرات الهيئة لتحسين البنية التحتية وقواعد المعاملات للبورصة السعودية "تداول" لزيادة وتسهيل وصول المستثمرين للسوق.

وهذا ما مهّد الطريق أمام تسجيل الأسهم السعودية على مؤشر "ام اس سي آي" للأسواق الصاعدة في عام 2019 وكذلك، على مؤشر "فوتسي راسل" و"أس أند بي داو جونز" بعدها، وأدى ذلك إلى سهولة وصول المستثمرين في العالم للأسهم السعودية.

كما بدأت هيئة سوق المال العام الماضي في السماح للأجانب غير المقيمين بالاستثمار مباشرة في أدوات الدين المسجلة وغير المسجلة على المؤشر، ويشير التقرير إلى زيادة ملحوظة في إصدار سندات الدين من قبل الشركات السعودية في عامي 2019 و2020، بخاصة الشركات المرتبطة بالحكومة والتي مثلت نحو 90 في المئة من حجم إصدارات السندات والصكوك خلال العامين الماضيين.

ونوه التقرير إلى تأسيس مكتب إدارة الدين السعودي في 2015، عقب انخفاض أسعار النفط في عام 2014، ومنذ ذلك الحين، ونتيجة عجز الميزانية، وكي لا تضطر المملكة لاستنفاد الأصول، توسعت في تنويع مصادر الائتمان، وهكذا أصدرت الحكومة ما بين 2015 و2020 سندات وصكوك بنحو 200 مليار دولار، بحسب تقدير "ستاندرد أند بورز".

ومع أزمة وباء كورونا رفعت الحكومة السعودية سقف الاقتراض من 30 في المئة من الناتج المحلي الاجمالي إلى 50 في المئة، لكن "ستاندرد أند بورز" تتوقع ارتفاع تلك النسبة إلى 46 في المئة في عام 2023.

مصادر التمويل

ويستعرض التقرير إمكانيات السعودية، باعتبارها واحدة من دول مجموعة الـ20، أي من بين أكبر 20 اقتصاداً في العالم، وفضلاً عن كونها أكبر مصدر للنفط في العالم، وأكبر اقتصاد في المنطقة بناتج محلي إجمالي عند 700 مليار دولار (بحسب أرقام نهاية 2020 التي أوردتها ستاندرد أند بورز)، فإن السعودية هي الأكبر من حيث عدد السكان بين دول مجلس التعاون الخليجي، كما أن نسبة الوافدين فيها أقل من دول الخليج الأخرى، لذا هناك سعة توسع في قطاعات غير نفطية في الاقتصاد تسهم في عملية التحول الحالية لتقليل الاعتماد على النفط.

ويرى التقرير أن توسع مشروعات رؤية 2030 في قطاعات مثل السياحة والبنية التحتية والصحة والتعليم والإسكان والمواصلات والتصنيع، بما فيه التصنيع العسكري، يساعد في تنويع الاقتصاد أكثر على مدى السنوات المقبلة، إضافة طبعاً إلى القطاع الاستهلاكي الذي يدعمه عدد سكان المملكة البالغ 33 مليون نسمة.

وبحسب ما أعلنته السعودية رسمياً، يخلص تقرير "ستاندرد أند بورز" إلى أن تمويل مشروعات وخطط رؤية 2030 سيأتي من مصادر عدة، منها بالطبع تخصيص قدر أكبر من الانفاق الحكومي للاستثمار في مشروعات غير نفطية، وهنا يتوقع أن يكون لصندوق الاستثمارات العامة دور رئيس في التمويل.

ويتوقع أن تستثمر 24 شركة من الشركات السعودية الكبرى، مثل "أرامكو" و"سابك" وغيرهما، نحو 1.3 تريليون دولار (5 تريليونات ريال سعودي) في عدد من المشروعات، كما من المقرر أن يستثمر صندوق الاستثمارات العامة نحو 800 مليار دولار (3 تريليونات ريال سعودي)، أما ما تبقى من تمويل بأكثر من تريليون دولار (4 تريليونات ريال سعودي) فيأتي من برنامج استثمارات استراتيجية جديد، هذا فضلاً عن نحو 2.67 تريليون دولار (10 تريليونات ريال سعودي) من الانفاق الحكومي الذي أعلن عنه ضمن الميزانيات المقبلة.

فوائد ائتمانية

ويخلص تقرير "ستاندرد أند بورز" إلى أنه في ضوء التمويل الهائل للمشروعات الاقتصادية في السنوات المقبلة، لا تزال سوق الائتمان السعودية في وضع نمو وتطور، لذا يتوقع أن تكون هناك فوائد كبيرة لكل القطاع المالي السعودي في الفترة المقبلة، فما زال إصدار سندات الدين، بخاصة من قبل البنوك والشركات المسجلة على مؤشرات البورصة أقل من معدله في اقتصادات أخرى كثيرة، وبحسب تقدير "ستاندرد أند بورز" لا يزيد معدل الاصدار عن 10 في المئة، بينما في البرازيل مثلاً يتجاوز 25 في المئة.

وهكذا، هناك آفاق كبيرة لتطور أسواق المال من أسهم وسندات في السعودية، وكذلك تحسن أوضاع الائتمان للبنوك المحلية، ويشير التقرير إلى أن سوق السندات السعودية "أصبحت بالفعل في مرمى استهداف رادار المستثمرين الأجانب"، ما يعني زيادة متوقعة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

https://www.independentarabia.com/node/219461/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D9%88%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9/%D8%B3%D8%AA%D8%A7%D9%86%D8%AF%D8%B1%D8%AF-%D8%A3%D9%86%D8%AF-%D8%A8%D9%88%D8%B1%D8%B2-%D8%AA%D9%85%D9%88%D9%8A%D9%84-%D8%B1%D8%A4%D9%8A%D8%A9-2030-%D8%B3%D9%8A%D8%B9%D8%B2%D8%B2-%D9%82%D8%B7%D8%A7%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A

11 - "السعودية" تضيف 20 طائرة جديدة لأسطولها الجوي

أكدت المجموعة ضرورة توطين المحتوى المحلي وأن تكون الرياض مقراً معتمداً من شركة "إيرباص" لصيانة الطائرات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

مي الشريف مساعد رئيس التحرير @، الأربعاء 23 أبريل 2025

الصفقة أُبرمت العام الماضي بين مجموعة "السعودية" وشركة "ايرباص" بإجمالي 105 طائرات (الخطوط السعودية)

ملخص

الصفقة تسهم في تعزيز العمليات التشغيلية من خلال دعم رحلات الحج وخدمات العمرة طوال العام، وتعكس التزام مجموعة "السعودية" توسيع شبكة وجهاتها وزيادة خيارات السفر للضيوف، إذ سيجري توجيه 10 طائرات إلى شركة طيران "أديل" بوصفها الذراع الاقتصادية لطيران المجموعة.

أعلنت مجموعة "السعودية" التي تضم عدداً من الشركات العاملة في مجال النقل الجوي اليوم الأربعاء عن شراء 20 طائرة "إيرباص" جديدة من طراز (neo330-900A)، من بينها 10 طائرات اقتصادية، ضمن خططها الوطنية واستعداداتها لموسم الحج، تنفيذاً لاستراتيجية ربط العالم بالسعودية وبما يتماشى مع "رؤية 2030".

وتستقبل السعودية خلال موسم الحج ما يزيد على 1.8 مليون حاج من داخل البلاد وخارجها، من بينهم أكثر من 1.5 مليون عبر المنافذ الجوية، فيما تكثف السعودية جهودها لتطوير قدراتها اللوجستية، خصوصاً في مجال النقل الجوي بما يسمح لها باستقبال 50 مليون حاج ومعتمر سنوياً بحلول عام 2050.

وشددت المجموعة "السعودية" على أهمية توطين المحتوى المحلي دعماً لأهداف التحول إلى مقر معتمد من شركة "إيرباص" لصيانة الطائرات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إذ تتمتع شركة "إيرباص" بنشاط كبير في جميع أنحاء أوروبا، حيث تنتج ما يقارب نصف طائرات العالم النفاثة، ولها فروع في أربعة بلدان أوروبية من بينها ألمانيا وبريطانيا وإسبانيا، وكذلك فروع في الصين واليابان والولايات المتحدة.

ونوّه مدير عام مجموعة "السعودية" إبراهيم بن عبدالرحمن العمر بأهمية الصفقة التي تأتي استمراراً لخطة طموحة تستهدف تحديث وتنمية الأسطول، ولا سيما أن صفقة أُبرمت العام الماضي بين مجموعة "السعودية" وشركة "ايرباص" بإجمالي 105 طائرات، مشيراً إلى أن ذلك يأتي لتمكين الاستراتيجيات الوطنية المنضوية تحت "رؤية السعودية 2030" بهدف الوصول إلى 250 وجهة.

وأضاف العمر أن الصفقة وفق دراسة الجدوى للمتطلبات التشغيلية، وتسهم في تحقيق الأهداف الطموحة لمجموعة "السعودية" وبرنامج تحديث وتنمية الأسطول الذي يعد من مرتكزات الاستراتيجية الجديدة والمستهدفة مواصلة التميز في الكفاءة التشغيلية عبر تطوير وإدارة الشبكة والأسطول وتكامل أنظمة الصيانة.

ويبلغ أسطول مجموعة السعودية حالياً 194 طائرة تسهم جميعها في خدمة قطاع الطيران التجاري والاقتصادي والشحن والخدمات اللوجستية، ومن المخطط تسلم 191 طائرات جديدة أخرى خلال الأعوام المقبلة، فيما تقوم جهود الشركات كافة التابعة لها كمنظومة طيران متكاملة بدور فاعل في دفع عجلة التطور ضمن قطاع الطيران وتعزيز وتنمية الاقتصاد الوطني وتمكين مختلف الاستراتيجيات الوطنية والأحداث الكبرى لجلب العالم للمملكة.

وقال مساعد مدير الأسطول في مجموعة "السعودية" صالح عيد إن الصفقة تسهم في تعزيز العمليات التشغيلية من خلال دعم رحلات الحج وخدمات العمرة طوال العام، مؤكداً أنها تعكس التزام مجموعة "السعودية" توسيع شبكة وجهاتها وزيادة خيارات السفر للضيوف، منوهاً إلى أن 10 طائرات من الصفقة ستُوجه إلى شركة طيران "أديل" بوصفها الذراع الاقتصادية لطيران المجموعة.

وأضاف عيد أن المجموعة عنصر أساس في تحقيق الأهداف الطموحة للاستراتيجية السعودية للطيران لنقل 330 مليون مسافر و150 مليون سائح و30 مليون حاج، ولا سيما أنها أكبر مجموعات الطيران في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وأشار مدير الأسطول إلى أن المجموعة تعمل على دفع عجلة النمو في قطاع الطيران عبر 13 شركة تابعة لها، وتقدم خدمات النقل الجوي والشحن والطيران الخاص والخدمات اللوجستية، وكذلك الخدمات الأرضية والصيانة والتموين، إلى جانب العقارات والتدريب والخدمات الطبية بمستوى عالمي، إضافة إلى الحج والعمرة.

بدوره أوضح الرئيس التنفيذي لشركة طيران "أديل" ستيفن غرينواي أن الصفقة تعتبر أول طلبية طائرات عريضة البدن للشركة من خلال طراز (neo330-900A)، إذ إن هذا الطراز يتميز بالكفاءة وطول المدى والمرونة الفائقة بما ينسجم مع استراتيجيتها الرامية إلى توسيع نطاق عملياتها التشغيلية وإضافة مزيد من الوجهات، لافتاً إلى أن الشركة تسلمت أولى طائراتها من شركة "إيرباص" طراز (A320) في الـ24 من أغسطس (آب) عام 2017 من مصنع طائرات "إيرباص" بمدينة هامبورغ في ألمانيا، مشيراً إلى التوسع الكبير الذي شهده طيران "أديل" خلال الأعوام الأخيرة.

وحول موعد تسلم الطائرات قال نائب الرئيس التنفيذي لمبيعات الطائرات التجارية في شركة "إيرباص" بينوا دي سانت إكزوبيري إنه وفق الجدول الزمني للصفقة، من المقرر أن تكون الطائرة الأولى جاهزة للتسليم عام 2027 والأخيرة عام 2029، مؤكداً أنها خطوة رئيسة تدعم طموحات السعودية في قطاع الطيران من خلال فتح أسواق جديدة للرحلات الطويلة وجذب شرائح جديدة من العملاء، إذ توفر تجربة ركاب متميزة تجعلها الخيار الأمثل لدعم النمو الاستراتيجي لمجموعة "السعودية" وترسيخ مكانتها كقائد عالمي في قطاع الطيران.

ووُقع الاتفاق بين مجموعة "السعودية" وشركة "إيرباص" اليوم الأربعاء في مدينة تولوز الفرنسية، حيث يقع المقر الرئيس لشركة صناعة الطائرات التابعة لـ"الشركة الأوروبية للصناعات الجوية" (EADS)، بحضور مدير عام مجموعة "السعودية" إبراهيم بن عبدالرحمن العمر والمدير التنفيذي لشركة "إيرباص" للطائرات التجارية كرستيان شيرير، ووقعه كل من مساعد المدير العام لإدارة الأسطول في مجموعة "السعودية" صالح عيد ونائب الرئيس التنفيذي لمبيعات الطائرات التجارية بشركة "إيرباص" بينوا دي سانت إكزوبيري.

ويعد النقل الجوي من الركائز الأساس لدعم الاقتصاد غير النفطي في السعودية وتحقيق مستهدفات "رؤية السعودية 2030" التنموية، إذ حقق هذا القطاع تقدماً وتطوراً كبيراً خلال الأعوام الأخيرة منذ انطلاقة "الرؤية"، عبر تحقيق أعلى معدل تاريخي في أعداد الرحلات عام 2024 لتصل إلى 905 آلاف رحلة (474 ألف رحلة داخلية و431 ألف رحلة دولية)، بنسبة نمو بلغت 11 في المئة مقارنة بعام 2023.

وشهد نطاق الربط الجوي زيادة ملحوظة بلغت نسبتها 16 في المئة وأصبحت المملكة مرتبطة بأكثر من 170 وجهة حول العالم تنطلق إليها الرحلات من السعودية وإليها، بحيث وصل عدد المسافرين إلى أكثر من 128 مليون مسافر عام 2024 عبر مختلف المطارات السعودية، من بينهم 59 مليون مسافر عبر الرحلات الداخلية و69 مليون مسافر عبر الرحلات الدولية، في حين بلغت نسبة النمو 15 في المئة مقارنة بعام 2023 وبزيادة نحو 25 في المئة مقارنة بمستويات ما قبل الجائحة، مما يؤكد تعافي قطاع النقل الجوي في المملكة من آثار كورونا.

وسجل الشحن الجوي نمواً استثنائياً بنسبة بلغت 34 في المئة ليصل إلى 1.2 مليون طن عام 2024، فيما حصل مسار "جدة- الرياض" على أكبر زيادة في السعة عالمياً بين المسارات المحلية عام 2024، ومسار "القاهرة- جدة" على ثاني أكثر المسارات الدولية ازدحاماً على المستوى العالمي وفق تقرير الشركة البريطانية "OAG" المتخصصة في البيانات الخاصة بالرحلات الجوية.

وحققت السعودية التوسع التاريخي في أسطول الطيران نتيجة طلب أكثر من 450 طائرة من قبل الناقلات الوطنية السعودية، إضافة إلى 20 طائرة جديدة أُعلن عنها اليوم ليصبح المجموع 470 طائرة جديدة، وتطوير المخططات الرئيسة لمطار الملك سلمان الدولي، وتوسعة كل من مطار الملك عبدالعزيز الدولي في جدة ومطار الأمير محمد بن عبدالعزيز في المدينة المنورة، وكذلك افتتاح مطار البحر الأحمر في سبتمبر (أيلول) عام 2023 كبوابة لأحد أكثر مشاريع السياحة طموحاً في السعودية.

وأطلقت السعودية مشاريع شراكة بين القطاعين العام والخاص لتطوير وتشغيل المطارات في مختلف أنحاء البلاد، كما دشنت قرية الصيانة والإصلاح (MRO Village) في جدة، مما يعزز قدرات المملكة في مجال الصيانة الجوية.

ويسهم قطاع الطيران السعودي بمبلغ 20.8 مليار دولار من الأنشطة المتعلقة بالطيران ويمكّن من تحقيق نشاط اقتصادي إضافي يقدر بـ32.2 مليار دولار في قطاع السياحة، كما يدعم قطاع الطيران 241 ألف وظيفة، إضافة إلى تقدير دعم بنحو 717 ألف وظيفة أخرى في قطاع السياحة.

https://www.independentarabia.com/node/622353/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D9%88%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%B6%D9%8A%D9%81-20-%D8%B7%D8%A7%D8%A6%D8%B1%D8%A9-%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D8%A9-%D9%84%D8%A3%D8%B3%D8%B7%D9%88%D9%84%D9%87%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%88%D9%8A

12 - خسائر قاسية تعيد المؤشر السعودي لأدنى إغلاق منذ 3 أسابيع

تباين البورصات الخليجية في نهاية جلسة اليوم والأسهم الكويتية تتراجع

فائق الهاني، الخميس 1 مايو 2025 20:04

أغلق مؤشر الأسهم السعودية الموازية (نمو) منخفضاً 147.40 نقطة عند 28129.77 نقطة (اندبندنت عربية)

ملخص

السوق المحلية لامست مستوى 11500 نقطة هبوطاً، لتسجل أدنى إغلاق لها منذ ثلاثة أسابيع، في ظل استمرار الأداء السيئ لقطاع الطاقة، خصوصاً سهم "ارامكو السعودية" الذي واصل تراجعه بأقل من واحد في المئة عند 25.20 ريال (6.72 دولار)

واصل مؤشر الأسهم السعودية الرئيس خسائره التي بدأها أولى جلسات الأسبوع، وأغلق منخفضاً 127.91 نقطة بنسبة 1.1 في المئة، عند 11543.67 نقطة وبتداولات 5 مليارات ريال (1.33 مليار دولار) وبلغت كمية الأسهم المتداولة 242 مليون سهم.

وأغلق مؤشر الأسهم السعودية الموازية (نمو) منخفضاً 147.40 نقطة عند 28129.77 نقطة وبتداولات 19 مليون ريال (5.07 مليون دولار) وبلغت كمية الأسهم المتداولة أكثر من مليون سهم.

تراجع سهم "أرامكو"

أوضح الباحث في الشأن المالي ناصر المحمد أن السوق المحلية لامست مستوى 11500 نقطة هبوطاً، لتسجل أدنى إغلاق لها منذ ثلاثة أسابيع، في ظل استمرار الأداء السيئ لقطاع الطاقة، خصوصاً سهم "ارامكو السعودية" الذي واصل تراجعه بأقل من واحد في المئة عند 25.20 ريال (6.72 دولار)، فيما تواصل أسعار النفط انخفاضها الحاد من الجلسة السابقة، وانخفض خام "برنت" إلى أقل من 60 دولاراً للبرميل للمرة الأولى منذ التاسع من أبريل (نيسان) الماضي، في ظل بيانات تظهر انكماش الاقتصاد الأميركي،

أكبر مستهلك للنفط عالمياً، وانخفضت العقود الآجلة لخام "برنت" لتسجل 59.96 دولار للبرميل، وتراجعت العقود الآجلة لخام "غرب تكساس" الوسيط الأميركي لتصل إلى 57.07 دولار.

ضغط قطاع المصارف

أضاف أن قطاع المصارف يتكبد خسارة 1.5 في المئة بنهاية التداول، على رغم أن الأرباح المجمعة للمصارف بنهاية الربع الأول 2025 ارتفعت نحو 19 في المئة لتصل إلى 22.3 مليار ريال (5.95 مليار دولار)، مقارنة بـ18.6 مليار ريال (4.96 مليار دولار) خلال الفترة نفسها من العام الماضي، وتراجع سهما "مصرف الراجحي" و"الأهلي السعودي" عند 96.50 ريال (25.73 دولار) بنسبة واحد في المئة للأول، و34.90 ريال (9.31 دولار) باثنين في المئة للثاني، وكانت هيئة السوق المالية أعلنت صدور قرار مجلس الهيئة أمس الأربعاء، المتضمن الموافقة على طلب شركة الراجحي المصرفية للاستثمار "مصرف الراجحي" تسجيل وطرح أدوات دين طرحاً عاماً ضمن برنامج إصدار لتلك الأدوات بقيمة 10 مليارات ريال (2.67 مليار دولار).

وأردف المحمد أن سهم "أكوا باور" هبط أكثر من اثنين في المئة عند 314 ريالاً (83.73 دولار)، وأغلق سهما "أسمنت السعودية" و"المطاحن الحديثة" عند 43.40 ريال (11.57 دولار) بستة في المئة للأول، و37.60 ريال (10.03 دولار) بأربعة في المئة للثاني، عقب نهاية أحقية توزيعات نقدية على المساهمين، وأنهت أسهم "دار الأركان" و"توبي" و"البنك الأول" و"إعمار" و"سينومي ريتيل" و"الأبحاث والإعلام" تداولاتها على تراجع تراوح ما بين ثلاثة وخمسة في المئة.

سهم "طباعة وتغليف" الأكثر ارتفاعاً

كانت أسهم شركات "طباعة وتغليف" و"التعاونية" و"الصناعات الكهربائية" و"الكابلات السعودية" و"تنمية" الأكثر ارتفاعاً، أما أسهم شركات "أسمنت السعودية" و"الموسى" و"الأول" و"توبي" و"بوان" الأكثر انخفاضاً في التعاملات، وتراوحت نسب الارتفاع والانخفاض ما بين 6.18 و5.7 في المئة.

وكانت أسهم شركات "الصناعات الكهربائية" و"أميركانا" و"الباحة" و"شمس" و"أرامكو السعودية" الأكثر نشاطاً في الكمية، وأسهم شركات "الراجحي" و"الصناعات الكهربائية" و"معادن" و"أس تي سي" و"أرامكو السعودية" الأكثر نشاطاً في القيمة.

بورصة الكويت تغلق على انخفاض

من جانب آخر، أغلقت بورصة الكويت منخفضة 10.34 نقطة بنسبة 0.13 في المئة، عند 7949.20 نقطة وتداول 317.5 مليون سهم عبر 17756 صفقة بقيمة 82.6 مليون دينار (252.7 مليون دولار).

وفقد مؤشر السوق الرئيس 87.35 نقطة، أو ما يعادل 1.22 في المئة، عند 7067.60 نقطة من خلال تداول 212.2 مليون سهم عبر 10406 صفقات نقدية بقيمة 38.9 مليون دينار (119 مليون دولار)، فيما كسب مؤشر السوق الأول 8.38 نقطة، أي 0.10 في المئة عند 8561.90 نقطة من خلال تداول 105.3 مليون سهم عبر 7350 صفقة بقيمة 43.7 مليون دينار (133.7 مليون دولار).

مؤشر الدوحة ينخفض 12 نقطة

في الدوحة، أغلق مؤشر بورصة قطر منخفضاً بواقع 12.25 نقطة، أي 0.12 في المئة، عند 10447.63 نقطة وتداول 202.540 مليون سهم بقيمة 438.441 مليون ريال (120.42 مليون دولار).

ارتفاع في مسقط

أغلق مؤشر بورصة (مسقط 30) عند 4329.63 نقطة، مرتفعاً 13.4 نقطة وبـ0.31 في المئة، وبلغت قيمة التداول 4.478 مليون ريال عماني (11.63 مليون دولار) مرتفعة 13.1 في المئة.

وأشار التقرير الصادر عن بورصة مسقط إلى أن القيمة السوقية ارتفعت 0.080 في المئة عن آخر يوم تداول وبلغت ما يقارب 27.14 مليار ريال عماني (70.50 مليار دولار).

صعود في سوق أبو ظبي

إلى ذلك، أقفل مؤشر سوق أبو ظبي للأوراق المالية مرتفعاً 0.2 في المئة عند 9556 نقطة وبتداولات 1.4 مليار درهم (381.16 مليون دولار).

وأقفل سهم "رأس الخيمة العقارية" مرتفعاً 0.8 في المئة وبتداولات 29 مليون سهم، بينما انخفض سهم "إشراق للاستثمار" 3.3 في المئة وبتداولات 26 مليون سهم، وارتفع سهم "بروج" 1.2 في المئة وبتداولات 23 مليون سهم، بينما انخفض سهم "أدنوك للغاز" 0.6 في المئة وبتداولات 22 مليون سهم، وكان أكثر الأسهم تداولاً سهم "ملتيبلاي" مرتفعاً 2.3 في المئة وبتداولات 72 مليون سهم.

انخفاض في أسهم دبي

أقفل مؤشر سوق دبي المالي منخفضاً 0.6 في المئة عند 5273 نقطة وبتداولات 400 مليون درهم (108.90 مليون دولار).

وأغلق سهم "إعمار العقارية" مرتفعاً 0.8 في المئة وبتداولات 8 ملايين سهم، بينما انخفض سهم "الشعاع كابيتال" 1.7 في المئة وبتداولات 14 مليون سهم، وانخفض سهم "طلبات" 1.4 في المئة وبتداولات 13 مليون سهم، بينما ارتفع سهم "دبي الإسلامي" 0.9 في المئة وبتداولات 9 ملايين سهم.

https://www.independentarabia.com/node/622884/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/%D8%A3%D8%B3%D9%87%D9%85-%D9%88%D8%A8%D9%88%D8%B1%D8%B5%D8%A9/%D8%AE%D8%B3%D8%A7%D8%A6%D8%B1-%D9%82%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%B9%D9%8A%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A4%D8%B4%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A-%D9%84%D8%A3%D8%AF%D9%86%D9%89-%D8%A5%D8%BA%D9%84%D8%A7%D9%82-%D9%85%D9%86%D8%B0-3-%D8%A3%D8%B3%D8%A7%D8%A8%D9%8A%D8%B9

13 - ضغط المصارف والطاقة يفقد السوق السعودية زخمها الصاعد

ارتفاع جماعي للبورصات الخليجية وزيادة السيولة في أبوظبي

فائق الهاني، الثلاثاء 29 أبريل 2025 20:53

فقدت السوق زخمها الصاعد في ظل تواصل نتائج الشركات وتراجع أسعار النفط (اندبندنت عربية)

ملخص

قطاع المصارف تراجع بأقل من واحد في المئة في ظل عمليات بيع قوية، على رغم من النتائج الإيجابية التي سجلها القطاع في الربع الأول

أنهى مؤشر الأسهم السعودية الرئيس تداولاته في المنطقة الحمراء، على رغم من التفاؤل بنتائج الشركات، وأغلق منخفضاً 38.43 نقطة بنسبة 0.3 في المئة ليقفل عند 11746.20 نقطة، وبتداولات 6.8 مليار ريال (1.81 مليار دولار).

وأغلق مؤشر الأسهم السعودية الموازية (نمو) منخفضاً 89.34 نقطة ليقفل عند 28331.37 نقطة، وبتداولات 29 مليون ريال (7.73 مليون دولار).

الوضع الطبيعي

وأوضح الباحث في الشأن المالي أحمد العبدالله، أن السوق فقدت زخمها الصاعد في ظل تواصل نتائج الشركات وتراجع أسعار النفط، مبيناً أن نسبة التغيير منذ بداية العام واصلت انخفاضها إلى 2.41 في المئة بالسالب، على رغم من محاولة السوق السير في الوضع الطبيعي بعد الأزمات المتلاحقة التي أحدثتها قرارات الرئيس الأميركي رونالد ترمب في شأن الرسوم الجمركية.

وأضاف أن استقرار السوق المالية في هذه المنطقة يجعلها أقرب إلى الوضع الطبيعي للسوق، كذلك فأن حركة الأسهم خصوصاً القيادية ينعكس على اتجاه المؤشر، لذلك تراجع بأكبر وتيرة في الأسبوعين الماضيين على رغم من أنه فقد فقط 38 نقطة، وبسيولة جيدة تصل إلى 7 مليارات ريال (1.8 مليار دولار)، وكان سهم "أرامكو السعودية" تراجع بأقل من واحد في المئة عند 25.65 ريال (6.84 دولار)، متماشيا مع هبوط أسعار النفط الخام وسط تراجع توقعات المستثمرين بنمو الطلب جراء الحرب التجارية المستمرة بين الولايات المتحدة والصين، أكبر اقتصادين في العالم، وتراجعت العقود الآجلة لخام برنت لتسجل 65.61 دولار للبرميل، وانخفضت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأميركي إلى 61.87 دولار للبرميل.

تراجع المصارف

وأشار إلى أن قطاع المصارف تراجع بأقل من واحد في المئة في ظل عمليات بيع قوية، على رغم من النتائج الإيجابية التي سجلها القطاع في الربع الأول، وقد هبط سهم

"مصرف الراجحي" بأقل من واحد في المئة عند 98.70 ريال (26.31 دولار) بقيمة تداول 256.8 مليون ريال (68.47 مليون دولار)، وأغلق سهم "أكوا باور" عند 321.60 ريال (85.74 دولار) بتراجع 2 في المئة، وهبط سهم "كيان السعودية" 3 في المئة عند 5.83 ريال (1.55 دولار)، عقب إعلان الشركة تسجيل خسائر في الربع الأول 2025 بقيمة 775.8 مليون ريال (206.84 مليون دولار)، وأنهت أسهم مجموعة "تداول" و"مسار" و"مرافق" و"مصرف الإنماء" و"بتروراغ" و"البحر الأحمر" تداولاتها على تراجع بنسب تراوح ما بين واحد و3 في المئة.

سهم "العربية" الأكثر ارتفاعاً

وكانت أسهم شركات "العربية" و"الباحة" و"سمو" و"قو للاتصالات" و"الوطنية للتعليم" الأكثر ارتفاعاً، أما أسهم شركات "الاستثمار ريت" و"مجموعة تداول" و"كيان السعودية" و"دار الأركان" و"الإنماء" الأكثر انخفاضاً في التعاملات، وتراوحت نسب الارتفاع والانخفاض ما بين 9.88 و3.39 في المئة.

فيما كانت أسهم شركات "الباحة" و"أميركانا" و"باتك" و"شمس" و"مسار" هي الأكثر نشاطاً بالكمية، وكانت أسهم شركات "معادن" و"مسار" و"الباحة" و"الإنماء" و"STC" هي الأكثر نشاطاً في القيمة.

نمو أرباح "الإنماء"

وارتفع صافي أرباح "مصرف الإنماء" 14.7 في المئة في الربع الأول من العام الحالي، إلى نحو 1.508 مليار ريال (402.05 مليون دولار)، مقابل صافي ربح نحو 1.315 مليار ريال (350.59 مليون دولار) في الربع المماثل من 2024، وعلى أساس ربعي، انخفض صافي الأرباح 1.4 في المئة في الربع الأول من 2025، مقابل صافي ربح نحو 1.53 مليار ريال (407.91 مليون دولار) في الرابع من 2024.

وقال المصرف في بيان على "تداول السعودية"، إن سبب ارتفاع صافي الدخل في الربع الأول من 2025، على أساس سنوي، يعود إلى ارتفاع إجمال دخل العمليات 9.7 في المئة.

بورصة الكويت تغلق على ارتفاع

من جانب آخر، أغلقت بورصة الكويت على ارتفاع بـ 16.70 نقطة بنحو 0.21 في المئة، ليبلغ 7917.92 نقطة، وتداول 620 مليون سهم عبر 25233 صفقة نقدية بقيمة 112.19 مليون دينار (343.3 مليون دولار).

وانخفض مؤشر السوق الرئيس بـ 16.98 نقطة، أي 0.24 في المئة، ليبلغ 7202.05 نقطة من خلال تداول 475 مليون سهم عبر 15914 صفقة نقدية بقيمة 54.6 مليون دينار (نحو 167 مليون دولار).

وكسب مؤشر (رئيسي 50) نحو 0.14 نقطة عند 7116.09 نقطة من خلال تداول 396 مليون سهم عبر 13062 صفقة نقدية بقيمة 48.4 مليون دينار (148.10 مليون دولار).

مؤشر الدوحة يرتفع 0.21 في المئة

وفي الدوحة أغلق مؤشر بورصة قطر تداولاته مرتفعاً 21.14 نقطة، بنحو 0.21 في المئة، عند 10325.29 نقطة، وتداول 196.554 مليون سهم، بقيمة 469.9 مليون ريال (129.06 مليون دولار).

ارتفاع في مسقط

وأغلق مؤشر بورصة مسقط "30" عند 4297.82 نقطة، مرتفعاً 5.8 نقطة و 0.14 في المئة، وبلغت قيمة التداول 4.392 مليون ريال عماني (11.41 مليون دولار) منخفضة 21.9 في المئة. وأشار التقرير الصادر عن بورصة مسقط إلى أن القيمة السوقية ارتفعت 0.125 في المئة عن آخر يوم تداول وبلغت ما يقارب 27.12 مليار ريال (70.44 مليار دولار).

مكاسب في المنامة

وفي المنامة، أقفل مؤشر البحرين العام عند 1902.67 بارتفاع 10.40 نقطة، في حين أقفل مؤشر البحرين الإسلامي عند 802.11 بارتفاع 4.13 نقطة.

صعود السوق في أبوظبي

إلى ذلك أغلق مؤشر سوق أبوظبي للأوراق المالية مرتفعاً 0.6 في المئة عند 9528 نقطة، وبتداولات 2.2 مليار درهم (598.96 مليون دولار).

وأقفل سهم "رأس الخيمة العقارية" مرتفعاً 2.4 في المئة وبتداولات 27 مليون سهم، بينما انخفض سهم "أدنوك للغاز" 0.3 في المئة وبتداولات 26 مليون سهم، وانخفض سهم "فينكس" 1.7 في المئة وبتداولات 20 مليون سهم، بينما ارتفع سهم "بروج" 1.2 في المئة وبتداولات 20 مليون سهم، وكان أكثر الأسهم تداولاً، سهم "ملتيبلاي" منخفضاً 3.2 في المئة وبتداولات 73 مليون سهم.

ارتفاع في دبي

وأقفل مؤشر سوق دبي المالي خلال تداولات جلسته مرتفعاً 0.5 في المئة عند 5241 نقطة، وبتداولات 483 مليون درهم (131.50 مليون دولار).

وأغلق سهم إعمار العقارية مرتفعاً 0.4 في المئة وبتداولات 10 ملايين سهم، بينما انخفض سهم "الشعاع كابيتال" 1.6 في المئة وبتداولات 9 ملايين سهم، وارتفع سهم "ديوا" 0.7 في المئة وبتداولات 12 مليون سهم، بينما أقفل سهم "دبي الإسلامي" عند سعره السابق وبتداولات 9 ملايين سهم.

https://www.independentarabia.com/node/622753/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/%D8%A3%D8%B3%D9%87%D9%85-%D9%88%D8%A8%D9%88%D8%B1%D8%B5%D8%A9/%D8%B6%D8%BA%D8%B7-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%A7%D8%B1%D9%81-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B7%D8%A7%D9%82%D8%A9-%D9%8A%D9%81%D9%82%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D8%B2%D8%AE%D9%85%D9%87%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%A7%D8%B9%D8%AF

انتهى التقرير

The report ended

Raport się zakończył

***

تحية طيبة،

أرسل لكم م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي التخصصي رقم 2025/524

تطورات الاقتصاد السعودي

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

الأحد 11 أيار، 11 May 2025

هذا التقرير حصيلة متابعة للإعلام الاقتصادي والشبكة العنكبوتية. يتم تقديمه للأكاديميين والاقتصاديين وأصحاب القرار والمتابعين لتسهيل الوصول إلى المعلومة الاقتصادية.

تحتاج بعض المعلومات والبيانات الواردة في التقرير إلى تدقيق من قبل خبير أو مختص، حيث قد لا تكون موثوقة بما يكفي. يُرجى المساعدة في التحقق من هذه المعلومات وذكر المصدر لضمان الموثوقية. يُعفى المؤلف من المسؤولية عن أي معلومة غير صحيحة أو غير دقيقة واردة في التقرير، حيث يكون المصدر المثبت في أسفل كل مادة هو المسؤول.

ملاحظة :يرجى إبلاغي في حالة عدم رغبتك في استمرار تلقي التقرير حتى يتم حذف اسمك من قائمة البريدية. شكراً.

رابط تحميل التقرير بصيغة بي دي أف: هنا

Weekly Economic Report No. 524

Prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

This report is the result of monitoring economic media and the internet. It is provided to academics, economists, decision-makers, and followers to facilitate access to economic information.

Some of the information and data in the report may require verification by an expert or specialist, as it may not be sufficiently reliable. Please assist in verifying this information and citing the source to ensure reliability. The author absolves themselves of responsibility for any inaccurate or misleading information in the report, as the source cited at the bottom of each article is responsible.

Note: Please inform me if you do not wish to continue receiving the report so that your name can be removed from the mailing list. Thank you.

Download link for the report in PDF format: [here]